

دار المنظومة  
DAR ALMANDUMAH  
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق التقرير المالي الدولي رقم 13
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	علي، أيمن صابر سيد
المجلد/العدد:	مج21، ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	أبريل
الصفحات:	685 - 735
رقم MD:	810969
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السعودية، الأداء المالي، معايير المحاسبة الدولية، التقارير المالية، الإفصاح المحاسبي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/810969">http://search.mandumah.com/Record/810969</a>

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.  
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة.  
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي  
وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

**دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات  
الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)**

**الدكتور**

**أيمن صابر سيد علي**

**أستاذ مساعد بقسم المحاسبة**

**معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية**



## دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)

إعداد

الدكتور / أيمن صابر سيد علي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية

### ملخص الدراسة:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بشكل يجمع كافة الإصدارات السابقة من معايير المحاسبة التي تستخدم القيمة العادلة في معيار عام واحد، بهدف قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، وتحسين التناسق والقابلية للمقارنة بين المعلومات المالية.

وتستهدف الدراسة تحليل للأبعاد الأساسية لمكونات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، وتوضيح العلاقة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي، والتحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بالدراسة التطبيقية.

وقد استخدمت الدراسة قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية نظراً لالتزامها بتطبيق المعيار الدولي رقم (١٣) في بداية عام ٢٠١٣م، وتم الحصول على البيانات اللازمة لمدة ست سنوات من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٥م، بحيث تغطي ثلاث سنوات قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

وقد بينت أهم النتائج وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة وكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناه بالتكلفة، والاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق.

كما بينت النتائج أيضاً وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة وكل من مكرر سعر السهم، مضاعف الربحية، عائد الربح الموزع للسهم، وذلك بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### المصطلحات الأساسية:

القيمة العادلة - مؤشرات الأداء المالي - معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)

## **Study of the relationship between the Fair Value of the Shares of Saudi banks and financial performance indicators in light of the application of IFRS No.(13)**

### Summary of the study:

The International Accounting Standards Board developed IFRS No. (13) by the way of combines all previous versions of accounting standards which fair value is used in one general standard, with the aim of measure and disclosure of fair value, and to improve the consistency and comparability of financial information.

This study aim to analysis of the basic dimensions of the components of IFRS No. (13), and clarify the relationship between the fair value and financial performance indicators, and verify the existence of a relationship between the fair value of the shares of Saudi banks and financial performance indicators in light of the application of IFRS No. (13) through the empirical study.

The study was implemented in banking sector in Saudi Arabia due to its commitment to implement the International Standard No. (13) at the beginning of 2013. The necessary data was obtained for a period of six years from 2010 until 2015, covering three years before and three years after the application of IFRS No.( 13).

The most important results showed that there were a significant relationship between the fair value and the financial investments available for sale, and the positives fair value for the tools of financial derivatives, the fair value of investments held to cost, and investments held to maturity.

As the result showed that there were a significant relationship between the fair value and the repeater share price, the multiplier profitability, and profit return dividends per share, all these after the application of IFRS No. (13).

### Keywords:

fair value - financial performance indicators –International Financial Report Standard ( IFRS) No. (13)

## أولاً: مقدمة الدراسة

لقد كان من أهم محصلة الظواهر الاقتصادية المتمثلة في هيمنة اقتصاد السوق وانتشار نظم تكنولوجيا المعلومات وتطبيق اتفاقية الجات وما تضمنته من حرية تبادل السلع والخدمات بين دول العالم وتطور أسواق المال وظهور العديد من الأدوات والمشتقات المالية، أن تأثرت مهنة المحاسبة بظهور اتجاه في الفكر المحاسبي يطالب بإعادة التفكير في المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعلقة بتقييم عناصر المركز المالي، ومن ثم سعي واضعي المعايير المحاسبية إلى التعامل مع هذه الظواهر وبرز الاتجاه نحو تطبيق ما يسمى بمحاسبة القيمة العادلة Fair Value Accounting.

ويرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة إلى اتجاه جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية، سواء من خلال العمل الفردي أو المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات لمحاولة الحد من الانتقادات الموجهة إلى قياس القيمة العادلة. (Veron,2008)

وفي هذا الصدد، فقد زاد الاهتمام في استخدام مفهوم القيمة العادلة في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث تتطلب قيام الشركات باستخدام سياسات قياس واحدة تقوم على أساس القيمة العادلة بهدف تحسين المقارنة الدولية عند إعداد التقارير المالية وتوفير معلومات ملائمة للمستثمرين. (Choudhary, 2011)

وقد بينت نتائج الاستقصاء الذي قام به مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام ٢٠٠٨م على عينة من المستثمرين أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة وفي حالة التوقف فإن ٨٥% منهم يعتقدون أن الأثر سوف ينعكس على تدني الثقة بالأنظمة البنكية المعمول بها والمطبقة. (www.iasb.org)

ومن أهم مميزات القيمة العادلة أنها توفر معلومات أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية فيما يخص القرارات الاستثمارية والتجارية وأيضا توفر معلومات قابلة للمقارنة وتحقق الشفافية في المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية وكمستثمرين ودائنين وغيرهم من الفئات المستفيدة. ( Cairns et al., 2011 )

وفي نفس الاتجاه، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بعنوان قياس القيمة العادلة في عام ٢٠١١م ليتم تطبيقه اعتباراً من الأول من يناير عام ٢٠١٣م، بهدف زيادة التقارب بين معايير التقارير

المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (US GAAP). ومن الجدير بالذكر في هذا المعيار أنه يطبق على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة والصادرة من قبل، وبشكل عام فإن المعيار رقم (١٣) قد جمع متطلبات معايير القيمة العادلة السابقة في معيار واحد.

ونتيجة لما سبق، فقد حدث تطور في الإفصاح المحاسبي نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) حيث بينت نتائج إحدى الدراسات أن ٧٥% من الشركات المتعاملة في أسواق المال الأوروبية تقوم على نطاق واسع بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (١٣) فيما يخص قياس القيمة العادلة ومتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي، كما أن ٨٧%، ٦٩%، ٥٠% من الشركات في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا بالتتابع تقوم بتطبيق معيار القيمة العادلة رقم (١٣) في القياس والإفصاح أما باقي الشركات فتعتمد على التكلفة التاريخية في القياس. (Busso,2014)

وفي المملكة العربية السعودية وافق مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من ٢٠١٧/١/١م وذلك بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالية، أما معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) الخاص بالقيمة العادلة فقد تم تطبيقه على البنوك السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية اعتباراً من ٢٠١٣/١/١م، أما بالنسبة للشركات الأخرى فيكون أقرب تاريخ للتطبيق على القوائم المالية المعدة عن عام ٢٠١٨م.

ويعتبر تقييم الأداء المالي من المفاهيم الجوهرية للوحدات الاقتصادية لأنه يعطي صورة كاملة وشاملة عن مدى التقدم في أنشطة الشركة الداخلية وأعمالها الخارجية، لما له من أهمية في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف، ويساعد نظام تقييم الأداء المالي على التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الإستثمار والتمويل، وأيضاً التأكد من استخدام الموارد بكفاءة وفعالية، حيث يُعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار بهدف فحص القوائم المالية للشركات باستخدام أساليب التحليل المالي. (السهلي، ٢٠١٥)

وفي اتجاه آخر، فقد زادت الحاجة إلى تطبيق مؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق مفاهيم القيمة العادلة بسبب انهيار بعض الشركات العملاقة في بعض دول العالم ومنها شركة إنرون للطاقة نتيجة عدم الأخذ بمؤشرات القيمة العادلة في القياس والإفصاح مما أدى إلى حدوث خسائر وإفلاس للمستثمرين، حيث بينت

نتيجة إحدى الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين مؤشرات الأداء المالي وبين معلومات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية. (Blankespoor, et al., 2013)

كما انعكس تطبيق معيار القيمة العادلة الدولي رقم (١٣) على بيانات التقارير المالية، في توفير معلومات ومؤشرات ذات أداء مالي لمختلف المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها، لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وأيضا اعتبار تلك المؤشرات مقياسا لمدي نجاح المشروع في تحقيق أهدافه. (العسيري، ٢٠١٢)

### ثانيا: مشكلة الدراسة

لقد حظى موضوع المحاسبة عن القيمة العادلة باهتمام العديد من المنظمات المحاسبية المهنية وهيئات أسواق المال في العديد من دول العالم ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية Financial Accounting Standard Board (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة Accounting Standard Board (ASB)، ومجلس معايير المحاسبة بأستراليا Australian Accounting Standard Board (AASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) Security and Exchange Commission.

وعلى الرغم من صدور العديد من المعايير التي تناولت محاسبة القيمة العادلة من المنظمات السابقة وبالأخص مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)<sup>(١)</sup> إلا إنه وجه لبعض المعايير

- (١) أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية معايير تناولت القيمة العادلة كما يلي :
- معيار رقم ١٢ (FAS,12,1975) بعنوان المحاسبة عن بعض الأوراق المالية المتداولة
  - معيار رقم ١٠٥ (FAS,105,1990) بعنوان الإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية
  - معيار رقم ١٠٧ (FAS,107,1991) بعنوان الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية
  - معيار رقم ١١٥ (FAS,115,1993) بعنوان المحاسبة عن الاستثمارات في سندات الديون وأدوات حقوق الملكية
  - معيار رقم ١١٩ (FAS,119,1994) بعنوان الإفصاح عن مشتقات الأدوات المالية
  - معيار رقم ١٣٣ (FAS,133,2001) بعنوان الأدوات المشتقة ونشاط التحوط
  - معيار رقم ١٤٢ (FAS,142,2001) بعنوان تقييم شهرة المحل والأصول غير الملموسة بالقيمة العادلة
  - معيار رقم ١٥٧ (FAS,157,2006) بعنوان قياسات القيمة العادلة (يخص قياس الاستثمارات بقيمة عادلة)
  - معيار رقم ١٥٩ (FAS,159,2007) بعنوان اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية بعض المعايير التي تناولت القيمة العادلة وهي:

- معيار رقم ٢٥ (IAS,25,1986) بعنوان المحاسبة عن الاستثمارات
  - معيار رقم ٣٢ (IAS,32,2005) بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح والعرض
  - معيار رقم ٣٩ (IAS,39,2005) بعنوان الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
  - معيار رقم ٤٠ (IAS,40,2001) بعنوان المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية ومتطلبات الإفصاح
- وصدرت منه عدة نسخ معدلة في عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠٠٨



الاتهام في نشأة الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م حيث ساهم المعيار رقم (١٥٧) في عدم الاستقرار في الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية. (Wallison, 2008- Whalen,2008)

وطالت الاتهامات أيضا تخلي بعض المعايير المحاسبية عن سياسة الحيطة والحذر التي تستخدم التكلفة التاريخية إلى القياس بالقيمة العادلة لبعض الأصول والخصوم مثل الأدوات المالية ومشتقاتها والأصول الحيوية والبيولوجية للنشاط الزراعي. هذا بالإضافة إلى اتهام معايير محاسبة القيمة العادلة بأنها قد تستخدم تقديرات تقوم على بعض الأحكام الشخصية في تقدير بعض بنود القوائم المالية أو تغيير بعض الافتراضات بهدف التلاعب في أرقام الأرباح من خلال مرونة بعض المعايير التي تسمح لإدارة الوحدة الاقتصادية باستخدام أساليب المحاسبة الابتكارية لتغيير نتائجها وبما يحقق دوافعها وأهدافها.

ويعتقد الباحث أن هذه الاتهامات قد ساهمت في صدور معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، حيث تمثلت أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق قياس القيمة العادلة، وتوصيل هدف القياس بشكل أكثر وضوحاً من خلال تحسين الشفافية والإفصاح عن القيمة العادلة (Spector, 2011)

ونظراً لندرة الدراسات التي لم تتناول تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، فقد اعتمد الباحث على نتائج بعض الدراسات التي طبقت معايير أخرى للقيمة العادلة لتتبع العلاقة محل الدراسة، حيث اختلفت نتائج بعض الدراسات منها دراسة (Chiqueto, et al.,2015) ودراسة (Fang, et al.,2013) ودراسة - (Fiechter & Meyer,2010) حول وجود/عدم وجود علاقة بين كل من القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات، والقيمة العادلة الإيجابية للمشتقات المالية المتاحة للبيع، وبين القيمة العادلة لأسهم

-معيار رقم ٤١ (IAS,41,2003) بعنوان القيمة العادلة للأصول الحيوية والبيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي

-معيار التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS,7,2008) بعنوان الأدوات المالية

-معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ (IFRS,9,2009) بعنوان الإفصاح عن الأدوات المالية وتم تعديله في عام ٢٠١٠م وتم تطبيقه في عام ٢٠١٣م

-معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٣ (IFRS, 13,2011) بعنوان قياسات القيمة العادلة وتم تطبيقه في عام

٢٠١٣م وقد صدرت منه نسخة معدلة ليتم تطبيقها في يناير من عام ٢٠١٥م.

الوحدات الاقتصادية، حيث تؤثر تلك العلاقة على مستوي شفافية وثقة المتعاملين مع معلومات التقارير والقائم المالية.

كما بينت نتيجة دراسة (Laghi, et al.,2012) عدم وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، في حين أكدت نتيجة (Chiqueto, et al.,2015) وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة والقيمة السوقية للأسهم المتداولة، حيث أن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر السوقي للأصل المباع.(IFRS 13, Para.B2)

وفي سياق آخر، لم تبين نتائج العديد من الدراسات - بحسب ما توصل إليه الباحث - وجود علاقة مباشرة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

وفي ضوء ما سبق، فإن مشكلة البحث تتمثل في عدم تناول العلاقة بين القيمة العادلة للأسهم ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بشكل مباشر، ولم تأخذ نصيبها الكافي من الدراسة والبحث، بسبب قلة الدراسات التي تناولت معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) نظرا لحدثة تطبيق المعيار.

وهذا ما حدا بالباحث نحو إثارة القضية البحثية المطروحة، والتفكير في هذه الدراسة في محاولة بحثية للإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- هل تختلف أسعار القيمة العادلة والقيمة السوقية للسهم قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)؟
- ٢- هل توجد علاقة بين كل من القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع وفقا للمستويات الهرمية للقيمة العادلة، والأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات الأخرى، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وبين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)؟
- ٣- هل توجد علاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك ومؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)؟

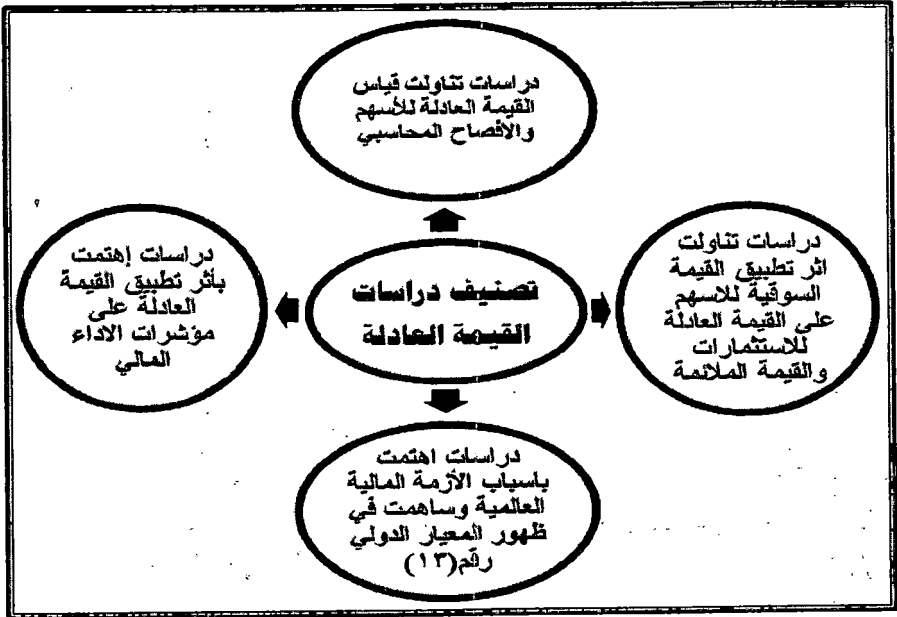
### **ثالثا: تحليل الاتجاهات الحاسبية التي تناولت موضوع الدراسة**

لقد حفل الأدب المحاسبي بالدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع محاسبة القيمة العادلة Fair Value في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين من جانب العديد من الباحثين والهيئات العلمية والمهنية العالمية المسئولة

عن تطوير مهنة المحاسبة لتتلاءم مع الأحداث والتغيرات المالية والاقتصادية العالمية، وتتناسب مع احتياجات كافة المستخدمين الداخليين والخارجيين. فعلى المستوى الأكاديمي تناولت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية المحاسبة عن القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية عند تقييم الأصول والالتزامات، حيث تناولت هذه الدراسات مفهوم القيمة العادلة ومبررات استخدامها ونماذج قياسها وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية. ويوضح الشكل التالي رقم (١) رؤية الباحث في تصنيف الدراسات والأبحاث ذات العلاقة.

شكل رقم (١)

تصنيف دراسات القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الشكل السابق رقم (١) تصنيف الباحث للدراسات والأبحاث التي تناولت القيمة العادلة من زوايا مختلفة حيث تناول بعضها دراسات ركزت على القيمة العادلة للأسهم والإفصاح المحاسبي ومجموعة أخرى من الدراسات تناولت أثر تطبيق القيمة السوقية للأسهم على القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقيمة الملائمة لها، وأيضاً دراسات اهتمت بالأزمة المالية العالمية نتيجة تطبيق معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧)، ومجموعة قليلة من الدراسات تعرضت لأثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي. وسوف يتناول الباحث بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وبما يخدم الهدف منها.

### المجموعة الأولى: دراسات تناولت قياس القيمة العادلة للأسهم والإفصاح المحاسبي

تناولت دراسة (Gharbi,2016) تحليلا لاستخدام القيمة العادلة في المؤسسات المالية الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق مفاهيم القيمة العادلة عند قياس الأصول والالتزامات لمعرفة الأثر على أسعار الأسهم السوقية بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وهدفت دراسة (Chiqueto, et al.,2015) بحث مدي ملائمة القيمة العادلة للأسهم في سوق الأوراق المالية بالبرازيل، في أوقات الأزمات المالية وفقا للمعيار الدولي رقم (١٥٧) بالنسبة للمستثمرين. واستخدمت الدراسة عينة مستعرضة من البيانات المالية الربع سنوية لعدد ١٤ ربع من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٠، وكانت البيانات المالية ممثلة في القيمة السوقية للأسهم وعائد الأسهم كمتغيرات تابعة، والقيمة الدفترية والإيرادات الربع سنوية للأسهم والأرباح والخسائر غير المحققة للأسهم المتاحة للبيع كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى ملائمة محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس أثناء الأزمات المالية، حيث أن القيمة العادلة لديها القدرة التفسيرية الإضافية لحقوق المساهمين، ووجود اختلاف بين القيمة السوقية للأسهم عن قيمتها العادلة في السوق، وأيضا عدم وجود ملائمة للمكاسب والخسائر غير المحققة للأسهم.

وقد اختبرت دراسة (Pinto & Pais,2015) عائد المحافظ الاستثمارية العقارية في ظل العلاقة بين تطبيق القيمة العادلة والتحفظ المحاسبي، حيث استخدمت الدراسة عددا من المتغيرات التي تقيس القيمة الدفترية والقيمة العادلة لأسعار المحافظ الاستثمارية، في بداية ونهاية العام المالي لسلسلة زمنية امتدت من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠١٠م، من خلال سوق الأوراق المالي البرتغالي، وتوصلت الدراسة إلي وجود اختلاف في القيمة العادلة للمحافظ الاستثمارية في بعض سنوات التحليل نتيجة الأزمة المالية، وأيضا وجود تأثير موجب للقيمة العادلة على جودة القوائم والتقارير المالية، وتأثير منخفض على التحفظ المحاسبي عند استخدام التكلفة التاريخية في القياس.

ومن جهة أخرى فقد اختبرت دراسة (Magnan, et al.,2015) تأثير استخدام القيمة العادلة والإفصاح على التنبؤ بالأرباح، في ظل تطبيق معيار رقم (١٥٧) عنها في البنوك الأمريكية عبر سلسلة زمنية من عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠٠٩م. حيث تم قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات باستخدام العديد من المتغيرات مثل حجم الأصول غير المالية وقيمة القروض وإجمالي قيمة الأصول ومعدل تغير

القيمة السوقية للأسهم، ومعدل العائد على حقوق الملكية والتغير في الإيرادات السنوية. وقد توصلت الدراسة إلي وجود درجة من التشنت في التنبؤ بالأرباح في معلومات الإفصاح وفقا لمستويات القيمة العادلة الثلاث، وان المستوى الثالث للقيمة العادلة به درجة معقولة من الإفصاح ولكن به درجة عالية من الاختلاف في التنبؤ بالأرباح.

وقد بينت دراسة (Brousseau, et al.,2014) درجة الارتباط بين محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية وبين درجة اختلاف القيمة السوقية للأسهم ، حيث استخدمت نوعين من البيانات، الأولى شركات تستخدم القيمة العادلة في التقييم والنوع الآخر من الشركات يستخدم التكلفة التاريخية. واستخدمت الدراسة القيمة الدفترية للأصول المالية وإجمالي الأصول وصافي الدخل وربح السهم، كمتغيرات للنوع الأول من الشركات. ومتغيرات نسبة رأس المال العامل ونسبة الديون ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات للنوع الثاني من الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في أسعار الأسهم وفقا للقيمة العادلة عن القيمة السوقية المعلنة في سوق الأوراق المالية.

واستهدفت دراسة (Busso, 2014) التحقق من مدي تطبيق شركات التداول في إيطاليا وألمانيا وفرنسا لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن الاستثمار العقاري وفقا لمعيار القيمة العادلة رقم (١٣). حيث تم مقارنة متطلبات الإفصاح في ٩٠ شركة في تلك الدول. وتوصلت الدراسة أن الشركات التي تعمل في سوق ألمانيا للأوراق المالية من أكثر الشركات التي تهتم بالإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية وفقا للمعيار رقم (١٣).

وقد ذهبت دراسة (Paea,2014) لمناقشة العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وفائدتها لمستخدمي القوائم المالية في ظل تطبيق معيار القيمة العادلة رقم (١٣)، خصوصا بعد الجدل الذي أثير حول آثار الأزمة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن قياس الأصول والخصوم وفقا للقيمة العادلة، يعكس الحالة السوقية للشركة وبالتالي زيادة توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إظهار التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بهدف تقديم معلومات كاملة ومفيدة للمستثمرين.

وقد استهدفت دراسة (Laghi, et al.,2012) تحليل مستوى الشفافية في مستويات القيمة العادلة الهرمية الواردة في القوائم المالية، طبقا لمعيار القيمة العادلة رقم (٧) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية والصادر عن مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأيضا طبقا للمعيار الأمريكي (SFAS) رقم (١٥٧)،

حيث استخدمت الدراسة رأس المال السوقي وصافي الدخل كمتغيرات تابعة لقياس مستويات القيمة العادلة، في ٢٨١ بنك في عدد ١٩ دولة مختلفة من عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١١م. وقد توصلت الدراسة إلي وجود ارتباط بين رأس المال السوقي وصافي الدخل، وبين قيمة الأصول التي يتم تقييمها في المستويات المختلفة للقيمة العادلة. ولا توجد معنوية بين الأسعار السوقية والقيمة العادلة للأسهم، وأن المستوى الثالث للقيمة العادلة يظهر التقلبات الدورية في الفترات السيئة مثل الفترة بين (٢٠٠٩-٢٠١١)، والتي تعرف بالأزمة المالية.

ومن جانب آخر ناقشت دراسة (Song et al., 2010) القيمة الملائمة لمستويات معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧)، وأثر ذلك على إجراءات الحوكمة. حيث استخدمت الدراسة عددا من البنوك الأمريكية بلغ ٢٦ بنك بعدد مشاهدات ربع سنوية بلغ (٤٣١) مشاهدة في عام ٢٠٠٧م وعام ٢٠٠٨م. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع في القيمة الملائمة للقيمة العادلة في المستوى الأول والثاني عن القيمة الملائمة في المستوى الثالث، كما ارتفعت القيمة الملائمة للقيمة العادلة في المستوي الثالث لبنوك العينة التي تطبق أساليب الحوكمة.

في حين توصلت دراسة (عبداللطيف، ٢٠٠٨) إلى أن القياس المحاسبي لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية بالقيمة العادلة يؤثر إيجابيا على ملائمة المعلومات المحاسبية، وأن درجة ملائمة المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية للبنوك التجارية تختلف عن بدائل قياس القيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية. كما توصلت الدراسة أنه يوجد تباين واختلاف واضح بين القيمة السوقية والقيمة العادلة عند التطبيق العملي مع عدم وجود إرشادات واضحة لكيفية القياس بالقيمة العادلة بشكل تفصيلي. بالإضافة إلى وجود عوامل تحد من تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على الأوراق المالية، وأن أهم تلك العوامل مشكلة الوثوق وإمكانية الاعتماد على معلومات القيمة العادلة.

وقد بينت دراسة (Post, et al, 2007) أهمية المعيار الدولي رقم (٤) الذي يستخدم القيم السوقية من أجل التقييم العادل لعقود التأمين، ونتيجة لعدم وجود سوق نشطة لتداول عقود التأمين فيتم استخدام طريقة تسعير الأصول، وبالتالي فإن اعتماد شركات التأمين الأوروبية على معايير التقارير المالية الدولية يعتبر خطوة جوهرية تجاه استخدام مؤشرات السوق في قياس الأصول والالتزامات، فيتم الاعتراف بالأرباح مباشرة في معظم شركات التأمين، وقد توصلت الدراسة بأن تطبيق معيار القيمة العادلة في القياس والإفصاح سوف يؤدي إلي بيان حقيقة أسعار الأسهم، والاعتراف المباشر والمبكر للأرباح وزيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية خصوصا عند الإفصاح على المشتقات المالية.

## المجموعة الثانية: دراسات تناولت أثر تطبيق القيمة السوقية للأسهم على القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقيمة الملائمة

وقد قدمت دراسة (Song,2015) اختبار تطبيقي لتأثير درجة عدم استقرار السوق على القيمة الملائمة لأسعار الأسهم، في ظل تطبيق القيمة العادلة من خلال القوائم المالية، لعدد من الشركات الأمريكية بلغت ٢٩٥ شركة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٣م. وبينت الدراسة أن القيمة العادلة تقدم أسعاراً أو قيم مخصصة في حالة عدم استقرار السوق. واستخدمت الدراسة نموذج لقياس القيمة الملائمة للقيمة العادلة مكون من:

$$Price = \alpha_0 + \alpha_1 EPS + \alpha_2 NBVE + \alpha_3 NBVE \times D + b_0 NFVA + \delta_0 NFVA \times D + Controls + \varepsilon$$

حيث أن:

يمثل سعر السهم في نهاية السنة	Price
يمثل العائد على الأسهم أو ربح السهم	EPS
يمثل صافي القيمة الدفترية للسهم (الفرق بين القيمة الدفترية للسهم والقيمة العادلة للأصول)	NBVE
يمثل صافي القيمة الدفترية للسهم (الفرق بين القيمة الدفترية للسهم والقيمة العادلة للخصوم)	NFVA
متغير وهمي يأخذ قيمة (١) في حالة عدم استقرار السوق والعكس في حالة استقراره من خلال مقياس ستاندراد اند بول S&P	D
يمثل مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل حجم الشركة، نوع الصناعة، نسبة النمو، نسبة الربحية، معدل العائد على الأصول	Controls

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة وأسعار الأسهم، حيث بينت النتائج وجود علاقة معنوية عالية بين المستويات الأولى والثاني وبين أسعار الأسهم أثناء عدم استقرار السوق، كما انخفضت المعنوية لباقي المتغيرات المستقلة. وقد أوصت الدراسة بضرورة فهم ومعرفة تأثير عدم استقرار الأسواق على القيمة العادلة لأسعار الأسهم.

وأكدت دراسة (Dong, et al.,2014) أن المكاسب أو الخسائر الناتجة من بيع الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم العادية ترجع إلى تسعير إضافي وبشكل متراكم نتيجة استخدام مقاييس القيمة العادلة بشكل غير صحيح، مما يجعلها مكاسب غير محققة بالنسبة لقيمتها الدفترية. وبينت النتائج وجود أدلة كافية على أن تطبيق سياسة لتسعير الأصول المالية في ظل تطبيق القيمة العادلة سوف يعمل على تقييم أداء البنوك بشكل أفضل من وجهة نظر المستثمرين.

وقد تناولت دراسة (Fang, et al.,2013) أثر تطبيق وملائمة القيمة العادلة للأدوات المالية Financial Instruments على قيمة السهم السوقي حيث استخدمت الدراسة بيانات القوائم المالية الربع سنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في تاوان من عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠٠٩م. وقد استخدمت الدراسة النموذج التالي في القياس:

$$MV = \beta_0 I + \beta_1 VI + \beta_2 OE + \beta_3 UVI + \beta_4 OBV + \beta_5 SIZE + \beta_6 CFO + \varepsilon$$

حيث أن:

يمثل القيمة السوقية للسهم.	MV
يمثل القيمة العادلة للأدوات المالية.	I
يمثل أرباح وخسائر مشتقات الأدوات المالية.	VI
يمثل صافي الدخل قبل الضرائب	OE
يمثل الأرباح والخسائر غير المحققة للأدوات المالية	UNI
يمثل القيمة الدفترية للأسهم	OBV
يمثل حجم إجمالي الأصول في كل ربع سنة	SIZE
يمثل التدفقات النقدية التشغيلية	CFO

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ملائمة للقيمة العادلة بين أرباح المشتقات المالية والأرباح غير المحققة للأدوات المالية قبل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، كما أن معلومات القيمة العادلة للأدوات المالية تعتبر ملائمة للقيمة عندما يصبح السوق مستقرا، ولا تتأثر أسعار الأسهم والقيمة العادلة بتغير نوع الصناعة. في حين انخفضت القيمة الملائمة الخاصة بالقيمة العادلة للأصول المالية خلال الانهيار المالي عام ٢٠٠٨م مما أدى فقد المستثمر الثقة في نظام المعلومات المحاسبية حيث أن المخاطر التي تحيط بسوق الأسهم تجعل المستثمر يتخلى عن القوائم المالية مما يجعل اتخاذ القرار المبني على المعلومات المحاسبية غير ذي صلة بالواقع.

وقد هدفت دراسة (Alexander et al., 2012) فحص درجة الدقة التنبؤية لمعلومات محاسبة القيمة العادلة، حيث عرضت الدراسة اتجاهات مجالس معايير المحاسبة نحو تطبيق القيمة العادلة في القياس ومن ثم عرض الإيجابيات والسلبيات لهذا التطبيق. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على القيمة العادلة يُمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وأن نموذج التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة ودلالة. وأن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية، وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، ويخلق نوعاً من الشفافية والثقة لدي مستخدمي التقارير المالية.

كما استخدمت دراسة (المليجي، كريمة، ٢٠١٢) دالة انحدار متعددة للتنبؤ بأسعار الأسهم مكونة من أسعار أسهم البنوك (كمتغير تابع) والقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وصافي الدخل من الأدوات المالية المقومة عند نشأتها بالقيمة العادلة، وأيضا التغيرات في القيمة العادلة الواردة ضمن حقوق الملكية، بالإضافة إلى الأدوات المالية المقومة عند نشأتها بالقيمة العادلة كمتغيرات مستقلة، وذلك عند قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية من خلال عينة مكونة من (٤) بنوك تجارية عاملة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٨م وحتى عام ٢٠١٠م.



كما استخدمت دراسة (Hodder et al.,2006) بيانات عينة مكونة من ٢٠٢ بنك ومؤسسة مالية أمريكية منذ عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٤م لقياس القيمة الملائمة لصافي الأرباح وفقا إلي القيمة العادلة، حيث توصلت الدراسة إلي أن صافي الربح باستخدام القيمة العادلة يزيد ثلاثة مرات عن الربح الشامل ويزيد خمسة مرات عن مفهوم صافي الربح وفقا للتكلفة التاريخية، كما وجدت الدراسة أن الربح المحسوب به درجة عالية من التشتت والاختلاف في ٩٠% من العينة، وأن درجة الاختلاف في الربح المحسوب علي أساس القيمة العادلة يرتبط أكثر بدرجة الخطر الذي يتعرض له سهم البنك.

### **المجموعة الثالثة: دراسات اهتمت بالأزمة المالية العالمية وساهمت في ظهور المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٣)**

وقد تناولت دراسة (Jager,2014) توضيح استخدام معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧) في ظل الأزمة المالية، حيث استخدمت الدراسة العديد من النماذج الرياضية بالتطبيق على القوائم المالية للبنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة أن تطبيق المعيار السابق يؤدي إلى تضخيم المركز المالي بأرباح غير المحققة في أوقات الازدهار الاقتصادي، مما سبب هشاشة قوائم البنوك المالية بسبب تضخم رأس مال وعدم مصداقية الإفصاح المالي.

كما ناقشت دراسة (Yuan & Liu,2010) الأخطاء والقصور المصاحبة لتطبيق للمحاسبة عن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، كمبررات للأزمة المالية العالمية المعروفة باسم الرهن العقاري، وذلك باستخدام النماذج الرياضية. حيث بينت أن القيمة العادلة قد يصعب تقديرها في بعض الأوقات، الأمر الذي يمكن القول معه أن القيمة العادلة قد تكون غير موجودة في ظروف معينة، حيث قد تؤدي إلى تضخيم في صافي الدخل الحقيقي من الأنشطة التشغيلية لشركات سوق الأوراق المالية مما تسبب في وجود تلك الأزمة المالية.

وفي نفس الاتجاه، فقد دافعت دراسة (Laux & Leuz,2010) عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار القيمة العادلة رقم (١٥٧) كان أحد أسباب ظهور أزمة الرهن العقاري، وذلك بالتطبيق على عينة من قوائم البنوك الأمريكية من عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٦م، وتوصلت الدراسة إلي وجود انخفاض شديد في قيم الأصول.

ومن جانب آخر، فقد اختبرت دراسة (Fiechter & Meyer,2010) القوائم المالية لعدد ٥٥٢ بنك أوروبي خلال عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م، لبيان أثر القيام

بإدارة الأرباح نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وأكدت الدراسة وجود بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة عند استخدام المرونة المحاسبية في قياس المستوى الهرمي الثالث من معيار القيمة العادلة رقم (١٥٧)، مما أدى إلى نوع من أشكال إدارة الأرباح، وبالتالي عدم التعبير الصادق عن القيمة الحقيقية للأصول وتحويل الخسائر إلى أرباح.

وقد استهدفت دراسة (المليحي، ٢٠٠٩) تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٥٧). وقد توصلت الدراسة إلى عدم ملائمة مداخل قياس القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المصرية وفقاً للمعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، وأن تطبيقه على النحو الحالي قد يكون السبب في الأزمة المالية العالمية، نظراً لأنه يسمح للشركات باستخدام مداخل ومدخلات قياس أثبتت الدراسة الميدانية عدم صلاحيتها، وأنها تفتح الباب لإدارة الشركات للتلاعب في قياس الأصول والالتزامات لتحقيق أغراض خاصة بها.

وفي نفس الاتجاه، ألفت دراسة (Benston, 2008) الضوء على معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٥٧). حيث توصلت الدراسة إلى وجود بعض أوجه القصور في قياس المعيار السابق رقم (١٥٧)، أهمها التحيز عند إعداد تقديرات القيمة السوقية لبعض الأصول، حيث أن القياس بالقيمة العادلة لا يعتبر أساساً لأسعار السوق الفعلية (السوقية)، بسبب ارتفاع تكلفة القياس والتحقق، بالإضافة إلى سهولة التلاعب وصعوبة التحقق في قياس القيمة العادلة في المستوى الثاني والثالث.

في حين بينت دراسة هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC, 2008) حقيقة تطبيق معايير القيمة العادلة رقم (١٥٧)، وأثره على الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٠٨م، وتأثير استخدام القيمة العادلة على البنوك الأمريكية. حيث أن ملائمة المعلومات وفقاً لمستويات التسلسل الهرمي للقيمة المضافة طبقاً للمعيار (١٥٧)، أدت إلى معلومات غير موثوق بها وغير قابلة للمقارنة في ظل غياب الأسعار السوقية المعلنة، وزيادة في دخل ورأس مال البنوك الأمريكية بشكل يؤدي إلى ارتفاع تقلبات رقم الربح. وقد أوصت الدراسة بتحسين معيار رقم (١٥٧) وضرورة الاستمرار في تحسين متطلبات القيمة العادلة وطريقة قياسها، وتحسين متطلبات العرض والإفصاح، ومراجعة الاستخدام السليم للتقديرات المحاسبية.

## المجموعة الرابعة: دراسات اهتمت بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي

هدفت دراسة (Evans et al., 2014) التحقق من القدرة التنبؤية للقيمة العادلة بالتطبيق على البنوك التجارية الأمريكية وعلاقة ذلك بأسعار الأسهم، منذ عام ١٩٩٤م وحتى عام ٢٠٠٧م. وقد تناولت الدراسة نموذج شمل عددا من المتغيرات المستقلة لقياس المتغيرات التابعة كما يلي:

$$INCOME_{i,t+1} = \alpha + \beta_1 DIFF\_SECS + \beta_2 SEC\_INT + \beta_3 RGL + \beta_4 SIZE + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

INCOME	يمثل صافي الدخل.
DIFF_SECS	يمثل بديلا لأرباح وخسائر للقيمة العادلة وهو الفرق بين القيمة العادلة والاستثمارات المكتتاه بالتكلفة.
SEC_INT	يمثل إيرادات استثمارات الأسهم المالية.
RGL	يمثل الفترة المحاسبية.
SIZE	يمثل مؤشر يأخذ قيمة (1) إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أعلى من المتوسط والعكس صحيح.

وقد توصلت الدراسة إلي وجود ارتباط موجب بين القيمة العادلة وبين صافي دخل الاستثمارات في المستقبل، حيث أن أرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات غير المحققة لديها القدرة التنبؤية على تحقيق الأرباح المستقبلية، وأن إيرادات الاستثمار في الأسهم العادية تمثل عامل مهم في تفسير سلوك وأسعار الأسهم لدي البنوك.

في حين تناولت دراسة (Blankespoor, et al., 2013) دراسة وجود ارتباط بين مؤشرات الرفع المالية لقياس أثر مخاطر الائتمان وأدوات محاسبة القيمة العادلة، وقد استخدمت الدراسة عددا من المتغيرات لقياس مخاطر الائتمان في ظل تطبيق القيمة العادلة منها قيمة القروض البنكية إلى إجمالي الأصول وقيمة الإيداعات إلى إجمالي الالتزامات ومعدل العائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلي وجود ارتباط موجب بين نسب الرفع المالي عند تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يساهم في قياس مخاطر الفشل لدي البنوك.

وقد هدفت دراسة (Liao, 2013) بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على ملائمة نسب كفاية رأس المال، في سوق الأوراق المالية في تايوان في أوقات مخاطر العسر المالي، وأيضا تأثير جودة الإفصاح على القيمة العادلة، وعلى التكلفة التاريخية. واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول ونسبة المديونية وحجم الأصول كبيانات مالية للبنوك في تايوان. وتوصلت الدراسة إلي زيادة ملائمة تطبيق القيمة العادلة عن التكلفة التاريخية في أوقات العسر المالي كمتطلبات لزيادة جودة الإفصاح.

وقد تناولت دراسة (عبدالزهرة وآخرون، ٢٠١٣) قياس القيمة العادلة للأسهم العادية من خلال نموذج تقييم الأرباح على عينة من البنوك العراقية، منذ عام ٢٠٠٩م وحتى عام ٢٠١٢م. وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض للقيمة السوقية للأسهم العادية عن قيمتها العادلة، وقد أثبتت نماذج القياس المستخدمة صلاحية نموذج مضاعف الربحية في قياس القيمة العادلة للأسهم في البنوك عينة الدراسة.

وقد سعت دراسة (شتيوي، ٢٠١٢) إلى فحص العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وزيادة الخطر الشامل في القطاع المصرفي، وقد استخدمت الدراسة القوائم المالية الربع سنوية لعدد إحدى عشر بنكا مدرجة في هيئة سوق المال بالسعودية خلال السنوات من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٠م. وقدمت الدراسة نموذج لقياس العائد السوقي مع بعض المتغيرات الأخرى التي تقيس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المقنتاه لأغراض المتاجرة والمشتقات المالية. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة بين التوجه العام نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة وبين نقشي عدوى الأزمات بين البنوك خلال فترات نقص سيولة السوق.

وقد هدفت دراسة (السعري، ٢٠١٢) تحليل العلاقة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على المستثمرين والمحللين، وقد توصلت الدراسة أن مبدأ التكلفة التاريخية أصبح غير ملائم في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى توفير مؤشرات مالية تعكس الواقع الفعلي في تقييم أداء إدارة الشركات.

في حين انتهجت دراسة (أحمد، ٢٠٠٨) المنهج التطبيقي على عينة من البنوك العاملة في مصر لقياس القيمة العادلة في الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية وجوهريّة بين معدل العائد على حقوق المساهمين وبين معدل العائد على محفظة الأوراق المالية بعد استبعاد فروق تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع.

يستنتج الباحث في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة السابقة التي تم

استعراضها ما يلي:

١- أظهرت نتائج بعض دراسات قياس القيمة العادلة للأسهم والإفصاح عنها ملائمة محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس أثناء الأزمات المالية في المستوى الهرمي الأول والثاني، في حين بينت بعض نتائج الدراسات وجود اختلاف في قيم القيمة السوقية عن القيمة العادلة للأسهم، حيث أن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير القيمة السوقية.

- ٢- وجود اختلاف في المستويات الهرمية في قياس القيمة العادلة من زاوية التنبؤ بالأرباح حيث بينت العديد من نتائج دراسات قياس القيمة العادلة أن المستوى الثالث به درجة معقولة من الإفصاح.
- ٣- لم تبين الدراسات السابقة على المستوى العالمي أو على المستوى العربي تحديدا أية دراسة تجمع بين القيمة العادلة لاسهم البنوك ومؤشرات الأداء المالي وفقا لمعيار القيمة العادلة الدولي رقم (١٣).
- ٤- اتفقت بعض الدراسات السابقة على أن تقديرات القيمة العادلة في المستوى الثالث قد تكون متحيزة، نتيجة التحول من مدخلات السوق سواء كان نشط أو غير نشط إلى مدخلات تعتمد على بيانات المنشأة وتعديلها بمعلومات المشاركين في السوق، مما يؤدي إلى تزايد احتمالية أخطاء القياس.
- ٥- تعرضت العديد من الدراسات السابقة إلى القيمة الدفترية والسوقية للأسهم وصافي الدخل، وأيضا التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بهدف قياس ملائمة القيمة العادلة للأصول المالية ومشتقاتها والقيمة العادلة للأسهم.
- ٦- اتفقت العديد من الدراسات السابقة أن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، ويخلق نوعاً من الشفافية والنفاذ لدي مستخدمي التقارير المالية، عن نموذج التكلفة التاريخية الذي أصبح أقل ملاءمة.
- ٧- اهتمت معظم دراسات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بالتركيز على المعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، كما تناولت نتائج العديد من تلك الدراسات السابقة بعض الانتقادات إلى المعيار الأمريكي رقم (١٥٧)، حيث انه كان السبب الرئيسي في ظهور أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨م مما تسبب إلى تضخيم في صافي الدخل الحقيقية وتضخيم المركز المالي للبنوك والشركات من خلال إدارة الأرباح. وقد ساهمت تلك الانتقادات - من وجهة نظر الباحث - في ظهور معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) الخاص بقياس القيمة العادلة.
- ٨- اختبرت العديد من الدراسات السابقة بعض مؤشرات الأداء المالي مثل أرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات غير المحققة، وأيضا القيمة العادلة للاستثمارات المقتناه لأغراض المتاجرة وقيمة القروض البنكية إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول ونسبة الرفع المالي، لكنها لم تبين شكل العلاقة بين تلك المؤشرات والقيمة العادلة للأسهم في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### رابعاً: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيسي يتمثل في دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لاسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) والخاص بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال ربطه بتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- تحليل للأبعاد الأساسية لمكونات لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).
- ٢- توضيح العلاقة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي.
- ٣- التحقق من وجود علاقة بين القيمة العادلة لاسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بالدراسة التطبيقية.

### خامساً: أهمية الدراسة

تساهم هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المحاسبية التي تناولت موضوع القيمة العادلة بأنها تحاول دراسة وجود علاقة بين القيمة العادلة لاسهم البنوك ومؤشرات الأداء المالي من خلال تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بقياس القيمة العادلة رقم (١٣).

وتتبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية بسبب قلة الدراسات العربية والأجنبية - على حد علم الباحث - والتي ربطت بين القيمة العادلة لاسهم البنوك في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) ومؤشرات الأداء المالي، بشكل مباشر حيث أن المعيار السابق لم يحظ بالاهتمام الكافي نظراً لحدائته تطبيقه. كما تتبع أهمية الدراسة من الناحية العملية في مدى مساهمة الدراسة التطبيقية في الإجابة على وجود اختلاف بين أسعار القيمة السوقية والقيمة العادلة وأيضاً اختبار نماذج الدراسة لبيان علاقة القيمة العادلة لاسهم البنوك السعودية على مؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣). لذا يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة، أن يملأ الجانب البحثي نتيجة نقص الدراسات المحاسبية في هذا المجال الحيوي.

### سادساً: منهج الدراسة

لتحقيق أهمية وأهداف الدراسة سوف يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك بالدراسة التحليلية بهدف إعداد الإطار النظري وصياغة مشكلة الدراسة وفروضها، من خلال مراجعة الأدب المحاسبي بحسب ما استطاع الباحث الحصول عليه من مصادر ومراجع علمية ذات صلة بموضوع

الدراسة، لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة والتي يتم استنباطها من خلال الدراسات السابقة.

وسوف يعتمد الباحث في الجانب العملي على اختبار فروض الدراسة باستخدام التحليلات الإحصائية الملائمة المعتمدة على معلومات القوائم المالية للبنوك وذلك من خلال النماذج المقترحة.

### سابعاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

١- يقتصر البحث على قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS:13)، دون التطرق إلى المعايير الأخرى الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أو مجلس معايير المحاسبة المالية الدولي إلا بالقدر الذي يحقق هدف الدراسة.

٢- لن تتعرض الدراسة لبحث العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وإدارة الأرباح أو الخصائص النوعية للمعلومات أو حوكمة الشركات.

٣- لن تستخدم الدراسة التطبيقية القوائم والتقارير المالية في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية التي تستخدم المعايير المحلية نظراً لعدم تحولها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بصفة إلزامية، ولكنها سوف تكتفي بقطاع البنوك السعودية والتي استخدمت معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) اعتباراً من ٢٠١٣/١/١م.

٤- تقتصر عينة الدراسة على البنوك التجارية السعودية الوطنية المسجلة في سوق الأوراق المالية خلال ستة سنوات تمتد من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٥م.

### ثامناً: فروض الدراسة

بناءً على نتائج الدراسات السابقة والتي تناولها الباحث ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم اشتقاق فروض الدراسة في محاولة لإخضاعها للاختبار التطبيقي على البيئة السعودية، بهدف التحقق من نتيجة القياس بين متغيرات الدراسة كما يلي:

**الفرض الأول:** لا يوجد اختلاف جوهري بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق المعيار المالي الدولي رقم (١٣) الخاص بالقيمة العادلة.

**الفرض الثاني:** لا توجد علاقة معنوية بين كل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقا لمستويات القيمة العادلة الهرمية، وأرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات الأخرى، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وبين القيمة العادلة للأسهم قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

**الفرض الثالث:** لا توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### **تاسعا: الأبعاد الأساسية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) والخاص بقياس القيمة العادلة**

استخدمت المحاسبة منذ نشأتها القيمة السوقية أو ما يمكن أن يطلق عليه القيمة العادلة تجاوزاً، حيث تم اتباع نظام التكلفة التاريخية لتلافي إظهار أرباح وهمية لمدة استمرت نحو ستين عاماً. ونظراً للانتقادات التي وجهت لنظام التكلفة التاريخية نتيجة تأثير وحدة القياس المحاسبي بالارتفاع العام في الأسعار، فقد تم استخدام التكلفة التاريخية المعدلة ثم التكلفة الجارية ثم التكلفة الإستبدالية.

إلا أن هذه المناهج التطبيقية كانت قليلة التأثير في الممارسات العملية للتقارير المالية، وقد انعكس ذلك في اهتمام المنظمات المهنية والهيئات المحاسبية في بداية فترة التسعينات بموضوع محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار العديد من المعايير التي تناولت القيمة العادلة. (بتصرف من الباحث: حسن، ٢٠٠٩ - Gwilliam & Jackson., 2008)

وتساعد القيمة العادلة في قياس جميع أنواع الأدوات المالية في البنوك والإفصاح عن المكاسب والخسائر في قائمة الدخل، كما يساعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإقلال من فرص الإدارة المتاحة لإدارة الأرباح. بالإضافة إلى تحسين شفافية القوائم المالية ودعم الأسواق المالية، كما أنها تزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة في المستقبل.

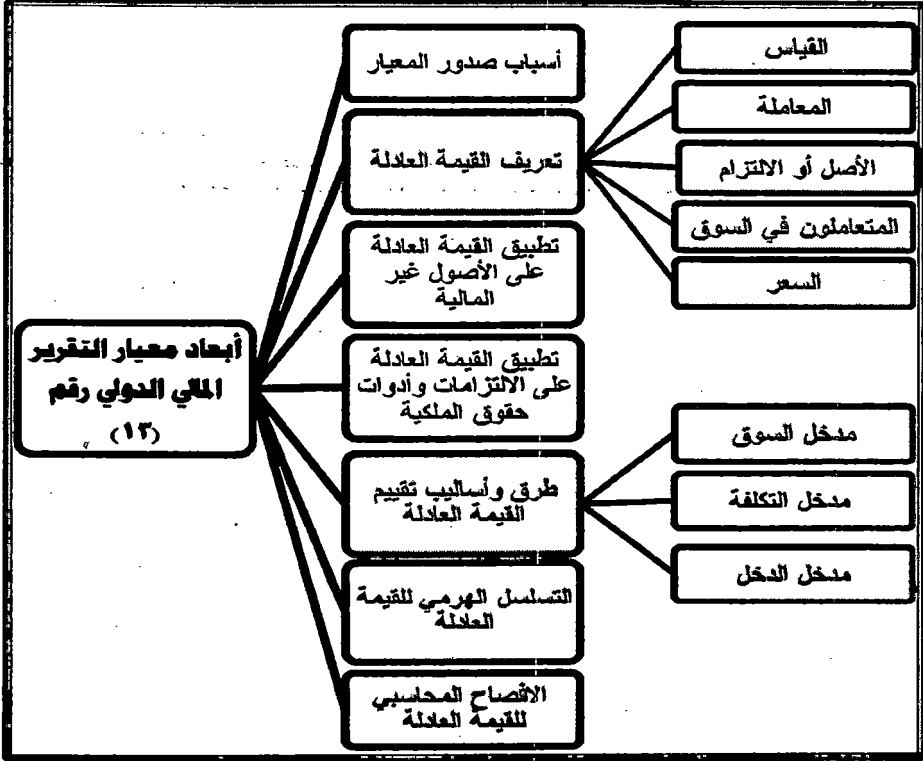
كما تراعي القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد وتدعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتعمل على التقريب بين الربح المحاسبي والربح الاقتصادي. كما أن القياس والإفصاح بالقيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها. (Dong, et - Fang, et al., 2013)



ويعرض الباحث الأبعاد الأساسية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) كما في الشكل التالي رقم (٢).

شكل رقم (٢)

أبعاد معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) الخاص بقياس القيمة العادلة

ويوضح الباحث بإيجاز أبعاد معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) كما في شكل السابق رقم (٢) بما يخدم هدف الدراسة الحالية كما يلي:

#### ١- أسباب صدور المعيار

يعتبر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) هو نتيجة جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بهدف تقليل التشتت في قياس القيمة العادلة نتيجة كثرة المعايير التي تتطلب القياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات أو أدوات حقوق الملكية، وبهدف الاتساق مع متطلبات القياس والإفصاح حول معلومات القيمة العادلة وقابليتها للمقارنة مع معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para.5-7)

### ٣- مفهوم القيمة العادلة

عرف معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيدا عن ظروف التصفية. وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وتتضمن عناصر القيمة العادلة التعرف على العناصر هي:

أ- القياس: يتم تعريف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي يتم دفعه لنقل أو تحويل التزام في عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. 9)

والهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر السوقي أثناء عملية بيع أصل أو تحويل التزام معين بإحدى طرق التقييم المناسبة. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. B2)

ب- الأصل أو الالتزام: إن قياس القيمة العادلة يكون لأصل أو التزام محدد، ومن ثم يجب على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا أخذ المتعاملون في السوق تلك الخصائص في الحسبان. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. 9-14)

ج- المعاملة: يفترض في قياس القيمة العادلة أن الأصل أو الالتزام يتم مبادلته في معاملة نظامية بين المتعاملين في السوق لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. (IFRS, 13, Para. 15-21)

د- المتعاملون في السوق: يجب على المنشأة أن تقيس القيمة العادلة لأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام والتي تخدم مصالحهم الاقتصادية.

(بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. 22-23)

هـ- السعر: تمثل القيمة العادلة السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية في السوق في تاريخ القياس في ظل الظروف الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر يمكن ملاحظته بشكل مباشر أو تقديره ولا يجب أن تتضمن المعاملة تكاليف النقل. (IFRS 13, Para. 24-26)

### ٣- تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية:

يعتمد قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي على قدرة المتعامل أو المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل استخدام أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل استخدام له. (IFRS 13, Para. 27) ويفترض تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل الأصول الغير ملموسة، وأن استخدام المنشأة للأصل الغير مالي هو أقصى وأفضل استخدام ما لم يشير السوق إلى عوامل أخرى تفيد بأن الاستعمال مختلفا.

وأن طرق التقييم يجب أن تكون متسقة ومشابهة لجميع الأصول الغير مالية، وتعتبر القيمة العادلة للأصل الغير مالي هي السعر الذي يتم تسلمه في معاملة حالية لبيع الأصل لمتعاملين في السوق يستخدمون الأصل على أساس أنه قائم بذاته. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. 29-32)

### ٤- تطبيق القيمة العادلة على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية للمنشآت الخاصة

عند تطبيق القيمة العادلة يجب أن يكون الالتزام سواء كان مالي أو غير مالي قائما في السوق وغير مسدد ومطلوب الوفاء به في تاريخ محدد ولا يتم إلغاء الالتزام وبطرق القياس المتعارف عليها.

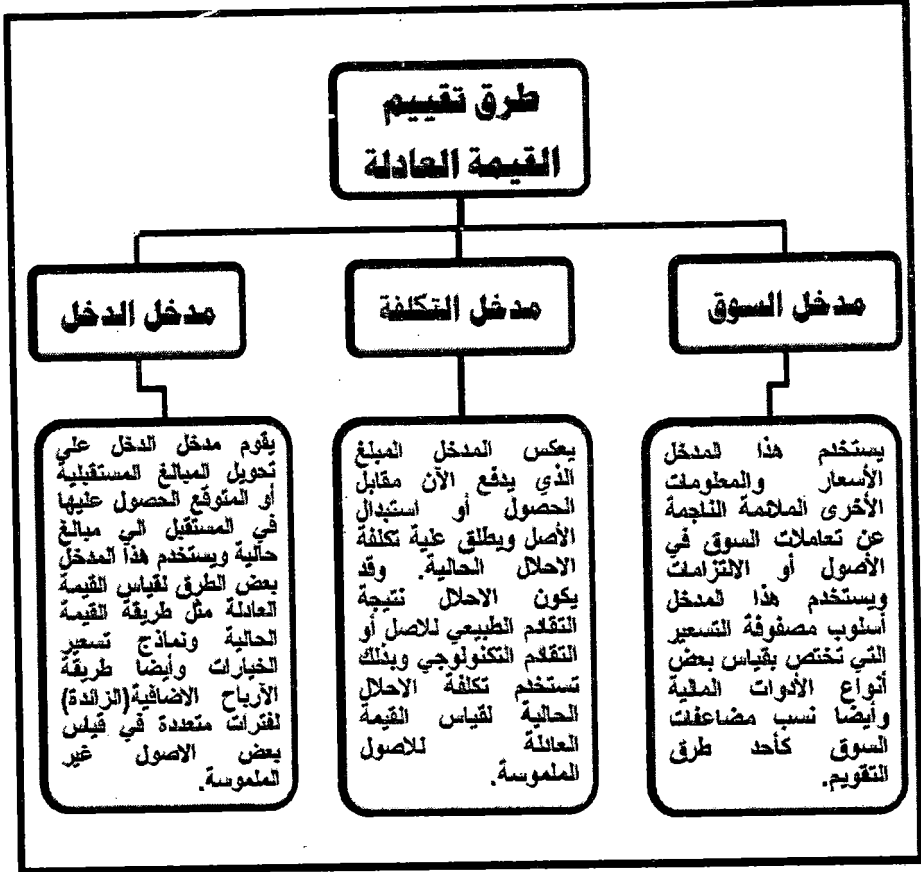
وعندما لا يتوفر سعر معنن لعملية تحويل الالتزام فإنه يجب على المنشأة النظر في الالتزامات المشابهة في السوق وقياس القيمة العادلة في ضوء ذلك. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para. 34-37)

### ٥- طرق وأساليب تقييم القيمة العادلة

يجب على المنشأة استخدام أسلوب تقويم مناسب بحسب الظروف ومدى توافر البيانات، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من المعلومات الملائمة. وهي المعلومات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل المعلومات المتاحة عموما عن الأحداث أو المعاملات الفعلية.

وتتمثل شروط قياس القيمة العادلة في وجود سعر محدد في سوق نشط وفي حالة عدم توفر ذلك، يتم تقدير قيمة دفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير. ويتم استخدام مدخل السوق- أو مدخل التكلفة أو مدخل الدخل كأساليب لقياس القيمة العادلة ويستعرض الباحث باختصار تلك الطرق كما في الشكل التالي رقم (٣). (بتصرف

شكل رقم (٣)  
يوضح طرق وأساليب تقييم القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحث بتصريف اعتمادا على (IFRS 13, Para. B5-B11)

ومن طرق تقييم مدخل السوق الأخرى طريقة صافي القيمة الدفترية لحقوق المساهمين أو طريقة مكرر القيمة الدفترية. وهذه الطريقة تعتمد على صافي القيمة الدفترية لأصول الشركة بعد خصم جميع الالتزامات التي على الشركة ثم قسمة النتائج على عدد الأسهم المصدرة، للحصول على صافي القيمة الدفترية للسهم وتقيد هذه الطريقة في قياس القيمة العادلة للأسهم في نهاية العام.

وتوجد أيضا طريقة مضاعف الربحية في تقدير القيمة العادلة للسهم في السوق حيث يتم قسمة القيمة السوقية للسهم على نصيب السهم من أرباح العام لتحديد مضاعف ربحية سهم الشركة في السوق كقيمة عادلة له. (عبدالرحمن، ٢٠١٣)

## ٦- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

صنف معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات وفق المعلومات المستخدمة في طرق التقييم بهدف زيادة الاتساق والقابلية للمقارنة في القياس والإفصاح. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para.72) حيث يُعطي هذا التسلسل الهرمي الأولوية للأسعار المعلنة وغير المعدلة في السوق للأصول أو الخصوم، ويتناول المستوى الأول معلومات الأسعار في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات.

ويعتبر سعر السوق في السوق النشطة من أكثر الأدلة موثوقية عن القيمة العادلة ويستخدم للقياس دون تعديل للقيمة العادلة أي انه يعتمد على أسعار معلنة وغير معدلة، ويعمل هذا المستوي على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وإدارة الوحدة الاقتصادية.

كما يتضمن المستوى الأول بعض الاستثناءات في قياس القيمة العادلة منها امتلاك حصة كبيرة من الأصول أو الالتزامات المماثلة بشكل تعجز عنه المنشأة من الوصول إلى سعر معنن. ففي هذه الحالة يمكن استخدام طرق أخرى بديلة لا تعتمد على السعر المعنن. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para.76-80)

ومن جانب آخر، يتضمن المستوى الثاني كافة المعلومات بخلاف الأسعار المعنن عنها في المستوي الأول وتكون هذه المعلومات ملحوظة للأصل أو الخصوم بشكل مباشر أو غير مباشر مثل أسعار الفائدة التي يمكن ملاحظتها على فترات معلنة متباعدة. وتشمل أسعاراً مماثلة نقلت عن أصول أو خصوم في الأسواق النشطة، وأسعاراً مماثلة نقلت عن الأصول أو الخصوم في الأسواق الغير نشطة.

(بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para.81-85)

كما تناول المستوى الثالث معلومات غير قابلة للرصد (غير ملاحظة) للأصل أو الالتزام، في حالة عدم توافر معلومات يمكن ملاحظتها لقياس القيمة العادلة إلى الحد الذي يمكن ملاحظتها، مع الأخذ بالاعتبار توافر جميع المعلومات حول افتراضات المتعاملين في السوق. (بتصرف من الباحث: IFRS 13, Para.86-89)

ويستنتج الباحث مما سبق، وجود مرونة في التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام حيث يتم الانتقال من سوق نشط إلى سوق غير نشط بشكل مرن، كما يتم الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني أو الثالث. وفي حالة إذا كانت المدخلات أو المعلومات المؤثرة في القياس والمستخدم في أسلوب التقييم غير واضحة وأصبحت واضحة فإنه يتم الانتقال من المستوى الثالث إلى الثاني.

## ٧ - الإفصاح المحاسبي للقيمة العادلة

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل دوري أو غير دوري بعد الاعتراف الأولي، وأيضا الإفصاح عن أساليب التقييم والمعلومات المستخدمة.

بالإضافة إلى قياس القيمة العادلة للمعلومات الغير ملاحظة في المستوي الثالث بشكل دوري، لتوضيح أثر ذلك على الربح أو الخسارة أو عناصر الدخل الشامل الأخرى خلال الفترة. وأيضا الإفصاح عن القيمة العادلة المطلوبة بشكل منفصل لكل مجموعة من مجموعات الأصول والالتزامات. (بتصرف من الباحث:

(IFRS 13, Para.91)

ويجب الإفصاح عن بيانات ومعلومات القيمة العادلة للأصول والخصوم في الإيضاحات الخاصة بالقوائم المالية بشكل واضح كما يلي: (IFRS 13, Para.92-99)

- الإفصاح عن القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير، وتوضيح أسباب القياس ومستوي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، والإفصاح عن مبالغ التحويلات بين المستوي الأول والثاني وأسباب التحويل، والإفصاح عن الاستخدام الأفضل للأصل غير المالي بهدف بيان سبب الاستخدام بتلك الطريقة أو المختلفة.
- الإفصاح عن أساليب التقييم والمعلومات المستخدمة في المستوي الثاني والثالث، والإفصاح عن أي تغيرات في أساليب التقييم وأسباب التغير، والإفصاح عن المستوي الثالث فيما يخص المعلومات الكمية عن المعلومات غير الملاحظة المؤثرة، وعرض الإفصاح الكمي المطلوب في شكل جداول ما لم يكن هناك شكل آخر أكثر ملاءمة.
- عند الإفصاح عن القيمة العادلة في المستوي الثالث فإنه يجب الإفصاح عن إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الربح أو الخسارة، وكذلك العنصر الرئيسي الذي تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه، وأيضا الإفصاح عن إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة والمعترف بها في الدخل الشامل وكذلك العنصر الرئيسي الذي تم الاعتراف بتلك الأرباح أو الخسائر فيه، بالإضافة إلى الإفصاح عن قيم التحويلات من أو إلى المستوى الثالث، وأسباب التحويل.
- يجب الإفصاح عن أثر التغيرات في المعلومات الغير الملاحظة للأصول المالية إذا كان هذا التغير نتيجة افتراضات بديلة ممكنة ومعقولة مما سيؤثر على القيمة العادلة بشكل جوهري.

### عاشرا: العلاقة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي

ترجع أهمية تقييم الأداء لكونها أداة لتوجيه نظر إدارة الوحدات الاقتصادية نحو مراكز المسؤولية التي تحتاج إلى الإشراف، وترشيد الطاقات البشرية في الوحدة وإجراء المقارنات بين القطاعات المختلفة، وأيضا كونها تقوم بتفسير الانحرافات الناتجة عن التطبيق الفعلي، بالإضافة إلى كونها نظام للمعلومات لمختلف المستويات الإدارية لأغراض الرقابة واتخاذ القرارات. (العداسي، ٢٠١١)

ويهدف تقييم الأداء إلى التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة، وتخفيض معدل مخاطر الأخطاء عند وضع الخطط، وتحديد مراحل التنفيذ ومتابعة التقدم في الخطط بما يؤدي إلى الحصول على أفضل عائد.

ويعمل مفهوم تقييم الأداء كنظام يساعد في قياس وتقييم كفاءة أداء الوظيفة بما يساعد على التعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف، وتقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء الوحدة الاقتصادية، والمساهمة في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء. (التهامي، ٢٠١٠)

ومن جانب آخر، تعمل مؤشرات تقييم الأداء المالي على توجيه نظر المستخدمين نحو كيفية استخدام معلومات القيمة العادلة الواردة في القوائم المالية، بإجراء تحليلات مالية لتوفير معلومات موثوقة وأكثر شفافة وملائمة وفاعلية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية بشكل يعبر عن متانة الوضع المالي الحالي للوحدة الاقتصادية. وتعكس تلك المؤشرات معلومات ملائمة عن الظروف الحالية للسوق بشكل يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر ملائمة، حيث أنها تأخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار بما ينعكس بشكل معنوي على أسعار وعوائد الأسهم. (Blankespoor

et al., 2013- Fiechter & Meyer, 2010- Palea, 2014 - شتيوي، ٢٠١٢)

وقد حفل الأدب المحاسبي بالعديد من مؤشرات الأداء المالي كأدوات أساسية مهمة لتقييم الأداء المالي الشركات والبنوك، في شكل نسب مالية تضيف دلالات معينة على معلومات القوائم المالية بما يخدم الملاك والمستثمرين والدائنين والمقرضين والعاملين للوصول إلى عملية اتخاذ القرارات، وأيضا المساهمة في تحسين التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

ويستعرض الباحث في الشكل التالي رقم (٤) العلاقة المتوقعة بين القيمة العادلة للأسهم ومؤشرات الأداء المالي وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) عند إجراء الدراسة التطبيقية. (السهلي، ٢٠١٥-العسبري، ٢٠١٢- النعيمي والتيمي، ٢٠٠٨)

شكل رقم (٤)

العلاقة المتوقعة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي



المصدر: من إعداد الباحث

ويتناول الباحث في الشكل السابق رقم (٤) العلاقة المتوقعة بين القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي من زاويتين، الأولى فتتمثل العلاقة بين كل من معلومات سعر السهم السوقي، والقيمة العادلة للاستثمارات المالية بغرض البيع للمستوى الأول والثاني والثالث، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وأيضا القيمة العادلة للأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات، وبين القيمة العادلة لأسعار الأسهم في ظل تطبيق/عدم تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

ويرجع السبب في اختيار الباحث لتلك المعلومات بسبب الإفصاح عنها في القوائم المالية بالقيمة العادلة، ويتوقع الباحث وجود علاقة بين تلك المتغيرات بشكل معنوي بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣) عند إجراء الدراسة التطبيقية.



أما الزاوية الثانية فتتمثل في العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والقيمة العادلة لأسعار الأسهم عند تطبيق/عدم تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، وتتكون تلك المؤشرات من نسبة الربح الموزع للسهم إلى عائد السهم، ونسبة السعر السوقي إلى عائد السهم (مضاعف الربحية)، ومكرر سعر السهم، بالإضافة إلى مردود الربح الموزع للسهم. ويتوقع الباحث وجود علاقة معنوية بين تلك المتغيرات والمتغير التابع المتمثل في القيمة العادلة.

ويرجع السبب في اختيار الباحث لمؤشرات الأداء المالي السابق الإشارة إليها لأنها من مؤشرات الأسهم المالية المتعارف عليها من حيث علاقتها المباشرة بالأسهم، ويمكن حسابها بسهولة من خلال معلومات القوائم المالية المنشورة. ويعتقد الباحث أن معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي السابق الإشارة إليها، سوف تعكس الوضع الحقيقي للعلاقة المتوقعة بين معلومات القيمة العادلة ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### حادي عشر: الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى توضيح العلاقة بين معلومات القيمة العادلة لأسهم البنوك التجارية السعودية وبين مؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣). وتحقيقاً لهذا الهدف فسوف يتضمن هذا الجزء مجتمع الدراسة ومصادر البيانات والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار وتحليل فروض الدراسة.

#### ١ - مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات

يبلغ عدد البنوك المرخصة في العمل بالمملكة العربية السعودية ٢٥ بنكاً منها عدد ١٢ بنكاً محلياً وعدد ١٣ بنكاً لفروع بنوك أجنبية كما في الجدول رقم (١). لذا فإن مجتمع الدراسة سوف يتكون من البنوك التجارية المحلية والمدرجة بهيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية فقط، والذي يبلغ عددها ١٢ بنكاً والتي لها قوائم مالية معلنه على موقع بورصة الأوراق المالية بالسعودية "تداول" منذ عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٥م، ويرجع السبب في اختيار البنوك التجارية هو التزامها بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) منذ عام ٢٠١٣م.

وبمراجعة بيانات عينة الدراسة من البنوك المدرجة، تم استبعاد معلومات وبيانات البنك الأهلي التجاري من عينة الدراسة نظراً لعدم وجود معلومات عن أسعار أو عائد الأسهم السوقية منذ عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٣م نتيجة عدم التداول خلال فترة التحليل، لذا ستقتصر الدراسة على عدد ١١ بنكاً. وقد روعي في اختيار عينة الدراسة مدي توفر الشروط التالية:

- يتضمن تحليل البيانات ثلاثة سنوات قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) منذ عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٢م، وثلاثة سنوات بعد تطبيقه منذ عام ٢٠١٣م وحتى عام ٢٠١٥م.
- استخدام البنوك التي لها أسهم متداولة في سوق المال خلال فترة التحليل ومستمرة في مزاوله نشاطها وتنتهي السنة المالية لعينة الدراسة في ١٢/٣١ من كل عام.
- تتوافر لها بيانات ومعلومات في القوائم المالية السنوية وتقارير مجلس الإدارة السنوية خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٠م وحتى عام ٢٠١٥م.
- أن تكون جميع أسهم عينة الدراسة متداولة في سوق المال وقت إعداد الدراسة وعدم توقفها عن تداول الأسهم لفترة تزيد عن ستة أشهر.

#### جدول رقم (١)

يوضح عدد البنوك السعودية المرخصة بالعمل في المملكة العربية السعودية

البنوك السعودية المحلية	البنوك الأجنبية والمرخصة بالعمل	البنوك المدرجة في هيئة سوق المال
١- البنك الأهلي التجاري	١- بنك الخليج الدولي	١- البنك السعودي البريطاني
٢- البنك السعودي البريطاني	٢- بنك الإمارات دبي الوطني	٢- البنك السعودي الهولندي
٣- البنك السعودي الهولندي	٣- بنك البحرين الوطني	٣- البنك السعودي الفرنسي
٤- البنك السعودي الفرنسي	٤- بنك الكويت الوطني	٤- البنك السعودي للاستثمار
٥- البنك السعودي للاستثمار	٥- بنك مسقط	٥- البنك العربي الوطني
٦- البنك العربي الوطني	٦- دويتشه بنك	٦- بنك البلاد
٧- بنك البلاد	٧- بي إن بي باريس	٧- بنك الجزيرة
٨- بنك الجزيرة	٨- جي بي مرفان تسيز	٨- بنك الرياض
٩- بنك الرياض	٩- بنك باكستان الوطني	٩- البنك السعودي الأمريكي
١٠- البنك السعودي الأمريكي	١٠- ستيت بنك أوف إنديا	١٠- مصرف الراجحي
١١- مصرف الراجحي	١١- بنك تي سي زراعات باتكاسي	١١- مصرف الإتمام
١٢- مصرف الإتمام	١٢- بنك الصين للصناعة والتجارة	
	١٣- بنك قطر الوطني	

## ٢- نماذج ومتغيرات الدراسة

سوف يعتمد الباحث على نموذجين تحقيقاً لفروض وهدف الدراسة وهما:

### النموذج الأول:

وهذا النموذج يقيس العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في القيمة السوقية للأسهم، والاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للمستويات الهرمية للقيمة العادلة، والقيمة العادلة للأرباح والخسائر غير المحققة للاستثمارات المقتناه بالتكلفة المضافة وأيضاً المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وبين القيمة العادلة لأسهم البنوك عينة الدراسة كمتغير تابع بالإضافة إلى بعض المتغيرات الضابطة مثل معدل العائد على الأصول وحجم أصول البنك وربحية أو عائد السهم، ويتكون النموذج وفقاً للمعادلة التالية:

$$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 MV + \beta_2 FVIAS + \beta_3 PFVDFI + \beta_4 FVPUL + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \epsilon_{it}$$

### النموذج الثاني:

وهذا النموذج يقيس العلاقة بين كل من متغيرات مؤشرات الأداء المالي المستقلة والمتمثلة في مكرر سعر السهم (مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية) والأرباح الموزعة إلى عائد السهم ونسبة السعر السوقي إلى عائد السهم أو ربحته (مضاعف الربحية) ونسبة مردود الربح الموزع للسهم، وبين القيمة العادلة لأسهم البنوك عينة الدراسة كمتغير تابع، ويتكون النموذج وفقاً للمعادلة التالية:

$$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 PTBV + \beta_2 DPOR + \beta_3 PER + \beta_4 DYP + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \epsilon_{it}$$

ويتناول الباحث فيما يلي توضيح متغيرات نموذجي الدراسة وطرق القياس المتبعة.

وصف متغيرات النموذج الأول	
FV(S)	يمثل المتغير التابع في النموذجين وهو القيمة العادلة للسهم، ويقاس من خلال قسمة إجمالي حقوق المساهمين على عدد الأسهم المصدرة. وهو يمثل القيمة الدفترية للسهم نهاية كل عام حيث يتم مقارنتها بالسعر السوق. ويتوقع الباحث أن تتفق القيمة العادلة عن القيمة السوقية الحالية للسهم. (عبدالزهره وآخرون، ٢٠١٣)
MV	يمثل السعر السوقي للأسهم في نهاية العام، ويستخرج من موقع هيئة سوق المال السعودي "تداول" حيث استخدمت العديد من الدراسات هذا المتغير منها دراسة (Song, 2015)
FVIAS	يمثل القيمة العادلة للمستويات الهرمية للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار. وهي موجودات مالية غير مشتقة مصنفة كاستثمارات متاحة للبيع. ويتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة ويمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالقيمة العادلة. ويتم قياس هذا المتغير عن طريق قسمة مجموع المستويات الهرمية للاستثمارات المتاحة للبيع على إجمالي القيمة الدفترية للأسهم. وقد استخدمت العديد من الدراسات السابقة هذا المتغير كمعلومات للقيمة العادلة منها دراسة

<p>(Magnan, et al.,2015). ويتوقع الباحث وجود علاقة معنوية لهذا المتغير مع القيمة العادلة</p>	
<p>يمثل هذا المتغير القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وتشمل تلك الأدوات المالية المقايضات والعقود الأجلة والخيارات. وتستخدمها البنوك لأغراض المتاجرة وتغطية المخاطر، وتستخدم البنوك المشتقات لأغراض البيع أو لأغراض تغطية المخاطر وذلك تلافياً لتعرضه لمخاطر أسعار العملات أو أسعار العملات الخاصة الناشئة. ويقاس هذا المتغير كما في دراسة (Fang, et al.,2013) بقسمة القيمة العادلة الإيجابية (الأصول) على إجمالي القيمة الدفترية للأسهم. ويتوقع الباحث عدم وجود علاقة معنوية لهذا المتغير قبل تطبيق المعيار. (لمزيد من التفاصيل: يرجى الرجوع إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ على موقع <a href="http://www.ifrs.org">http://www.ifrs.org</a>)</p>	<p>PVDFI</p>
<p>يمثل هذا المتغير القيمة العادلة للأرباح والخسائر غير المحققة بالنسبة للاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة، وأيضاً الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق مثل السندات بعمولة ثابتة وعمولة عائمة حيث تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة كاستثمارات أخرى مقلته بالتكلفة المطفأة. أما الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فهي تمثل موجودات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت ويمكن الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق عدا القروض والنم المدينة التي أحدثتها المنشأة. ويقاس هذا المتغير كما في دراسة (Evans, et al.,2014) بجمع القيمة العادلة للاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة وأيضاً المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ثم القسمة على إجمالي القيمة الدفترية للأسهم. ويتوقع الباحث عدم وجود علاقة قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣)، ووجود علاقة معنوية بعد التطبيق. (لمزيد من التفاصيل: يرجى الرجوع إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ على موقع <a href="http://www.ifrs.org">http://www.ifrs.org</a>)</p>	<p>FVPUL</p>
<p><b>وصف متغيرات النموذج الثاني</b></p>	
<p>وهو يمثل مكرر سعر السهم أي مقارنة سعر السهم السوقي بقيمته الدفترية لبيان قوة السهم. ويقاس بقسمة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية للسهم (قسمة صافي حقيق المساهمين على عدد الأسهم المصدرة). (السهمي، ٢٠١٥). ويتوقع الباحث وجود علاقة معنوية لهذا المتغير مع القيمة العادلة بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣).</p>	<p>PTBV</p>
<p>وهو يمثل الأرباح الموزعة إلى عائد الأسهم، وتشير إلى النسبة المئوية المدفوعة كأرباح نقدية موزعة للسهم من صافي الأرباح. ويقاس هذا المتغير بقسمة الربح الموزع للسهم الواحد على العائد (ربح) السهم الواحد، ويتوقع الباحث وجود علاقة معنوية لهذا المتغير مع القيمة العادلة قبل بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣).</p>	<p>DPOR</p>
<p>يمثل نسبة السعر السوقي إلى عائد السهم (مضاعف أو مكرر الربحية) أي عدد مرات مكرر سعر السهم السوقي لربح السهم. وتقاس هذه النسبة بقسمة سعر السهم السوقي إلى ربح أو عائد السهم. ويشير هذا المتغير إلى عدد المرات التي يستلم بها المستثمر الربح حتى يمكن تغطية السعر السوقي للسهم. ويتوقع الباحث وجود علاقة لهذا المتغير مع القيمة العادلة بعد تطبيق المعيار الدولي (١٣). (عبدالزهره وآخرون، ٢٠١٣).</p>	<p>PER</p>
<p>يمثل مردود الربح الموزع للسهم أي عائد الربح الموزع للسهم إلى قيمته السوقية. ويعكس هذا المتغير العلاقة بين حصة السهم الواحد من الأرباح الموزعة وسعر السهم السوقي. (النعيمة والتميمي، ٢٠٠٨)</p>	<p>DYP</p>

وصف المتغيرات الرقابية	
ROA	يمثل معدل العائد على الأصول حيث يقيس درجة استغلال الموارد المتاحة للشركة وتحقيق أرباح، ويقدم للمستثمر فكرة عن كيفية أداء وإدارة الشركة لأصولها. وارتفاع تلك النسبة يشير إلى الكفاءة في إدارة الموجودات، وتقاس بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول (السهمي، ٢٠١٥)
Size	يمثل حجم أصول البنك، ويتم قياسه بقسمة إجمالي الأصول على إجمالي القيمة الدفترية للأسهم وقد استخدمت العديد من الدراسات السابقة هذا المتغير منها دراسة (Liao, 2013).
EPS	يشير إلى معدل العائد على السهم، ويوضح مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم كما أنه مقياس لحسن أداء الشركة وقوة مركزها المالي، ويقاس بقسمة صافي الربح على عدد الأسهم المصدرة. ويتوقع الباحث وجود علاقة معنوية لهذا المتغير مع القيمة العادلة قبل بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣). (النعمي والتميمي، ٢٠٠٨)
$\varepsilon_{it}$	المتغير العشوائي.

### ٣- أساليب التحليل الإحصائي

استخدم الباحث في الدراسة برنامج SPSS في التحليل الإحصائي لإثبات أو نفي فروض الدراسة، ونظرا لان بيانات الدراسة تمثل سلسلة زمنية Time Series Data من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١٥م وذات طبيعة مقطعية Cross Section Data. فقد تم اختبار صلاحية البيانات باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي Normal Distribution، واختبار الارتباط الخطي Multicollinearity واختبار التأكد من خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، واختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي Heteroskedasticity.

بالإضافة استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار مان ويتي Mann Whitney وأيضا استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multi Regression.

### ٤- اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي

في هذا الجزء يتم دراسة الاختبارات الضرورية واللازمة للتحقق من مدى ملائمة بيانات نموذجي الدراسة للتحليل الإحصائي، ومدى صلاحيتها لاختبار فروض الدراسة كما في الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

Multicollinearity Test اختبار التداخل الخطي				اختبار التوزيع الطبيعي		المتغيرات
النموذج الثاني		النموذج الأول		Kolmgv-Smin		
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	Sig. (2-tailed)	Test Statistics	
				0.200	0.087	FV(S)
		2.609	0.383	0.000	0.210	MV
		1.497	0.668	0.000	0.194	FVIAS
		1.623	0.616	0.000	0.230	PFVDFI
		1.863	0.537	0.000	0.207	FVPUL
3.223	0.310			0.000	0.188	PTBV
2.224	0.098			0.000	0.278	DPOR
4.813	0.208			0.002	0.144	PER
3.677	0.103			0.000	0.230	DYP
2.194	0.456	1.798	0.556	0.002	0.143	ROA
1.586	0.630	1.617	0.618	0.009	0.128	Size
2.345	0.426	3.691	0.271	0.200	0.058	EPS
1.882		1.867		اختبار الارتباط الذاتي		
				Durbin Watson		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

وتظهر نتائج الجدول السابق رقم (٢) استخدام اختبار كولمجوروف-سميرنوف Kolmogorov-K Smirnov Test في اختبار مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي Normal-Distribution، وقد بينت النتائج أن متغيرات نموذجي الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن معنوية الاختبار كانت أقل من ٥%، فيما عدا متغيرات القيمة العادلة (FV) ومعدل العائد على السهم (EPS) يتبعون التوزيع الطبيعي حيث أن معنوية الاختبار أكبر من ٥%.

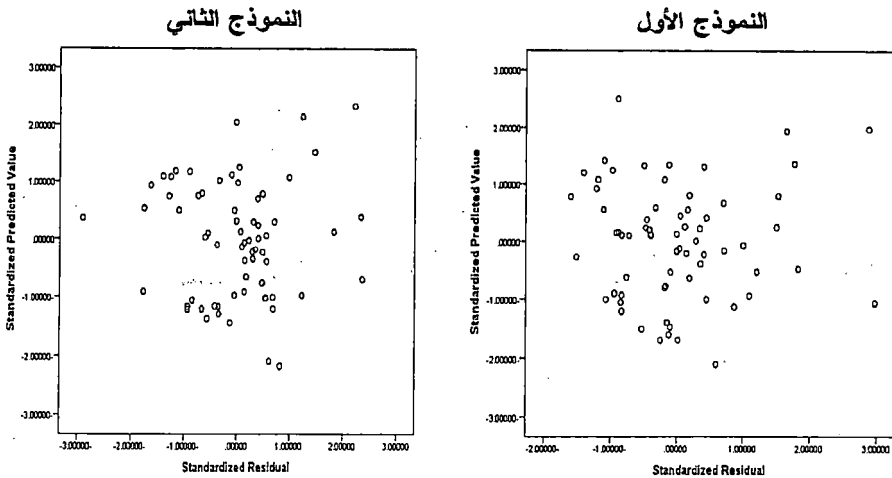
ومن جهة أخرى يعتبر اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test أحد الاختبارات التي تبين وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل التباين المسموح به Tolerance ومعامل تضخم التباين بين البيانات Variance Inflation Factor (VIF) حيث بينت نتائج الاختبار أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشاكل في التداخل الخطي، حيث بينت نتائج معاملات (VIF) أنها لم تتجاوز قيمة خمسة، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير المتغيرات التابعة لنموذجي الدراسة دون تأثير بعض المتغيرات على الأخرى.

وقد بينت نتائج اختبارات الارتباط الذاتي Autocorrelation Test عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة باستخدام اختبار Durbin Watson Test، حيث تتراوح قيمة المدي الملائم لهذا الاختبار ما بين (١.٥، ٢.٥) وبينت نتائج النموذجين قيم (١.٨٦٧ ، ١.٨٨٢) وهي تقع ضمن المدي الملائم، كدلالة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات محل الدراسة بشكل يؤثر على صحة نتائج نماذج الدراسة.

وبينت نتائج اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test الذي يوضح مدي انتشار وتوزيع البواقي بشكل عشوائي وعدم تجانس البواقي (انتشارها بشكل عشوائي)، مما يؤكد صلاحية بيانات اختبار الانحدار لنموذجي الدراسة كما في الشكل رقم (٥).

#### شكل رقم (٥)

#### اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي



#### ٥ - نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يبين جدول رقم (٣) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) خلال سنوات التحليل.

جدول رقم (٣)

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	وفقا للمعيار رقم (١٣)	عدد المشاهدات	Mean	Std. Deviation
MV	قبل تطبيق المعيار	33	21.3942	17.46647
	بعد تطبيق المعيار	33	25.1479	12.14980
FV	قبل تطبيق المعيار	33	19.9622	5.90168
	بعد تطبيق المعيار	33	20.4573	6.28242
FVIAS	قبل تطبيق المعيار	33	.5187	.47444
	بعد تطبيق المعيار	33	.5236	.59708
FVDFI	قبل تطبيق المعيار	33	.0633	.08158
	بعد تطبيق المعيار	33	.0321	.03602
FVPUL	قبل تطبيق المعيار	33	.5062	.55376
	بعد تطبيق المعيار	33	.6369	.67855
PTBV	قبل تطبيق المعيار	33	1.0667	.76525
	بعد تطبيق المعيار	33	1.2637	.47738
DPOR	قبل تطبيق المعيار	33	.5812	.87495
	بعد تطبيق المعيار	33	.4136	.24549
PER	قبل تطبيق المعيار	33	9.5520	6.26389
	بعد تطبيق المعيار	33	10.3112	4.73751
DYP	قبل تطبيق المعيار	33	.0653	.06966
	بعد تطبيق المعيار	33	.0426	.02148
ROA	قبل تطبيق المعيار	33	.0163	.00869
	بعد تطبيق المعيار	33	.0204	.00689
SIZE	قبل تطبيق المعيار	33	6.7412	1.64928
	بعد تطبيق المعيار	33	7.2143	1.50507
EPS	قبل تطبيق المعيار	33	2.5467	1.47860
	بعد تطبيق المعيار	33	2.7561	1.19798

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية

تبين نتائج الجدول السابق ارتفاع قيم متوسطات القيمة السوقية (MV) والقيمة العادلة لأسعار الأسهم (FV)، بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣)، مما يعتبر دليل على اتجاه شركات العينة نحو قواعد الإفصاح وفقا للمعيار السابق الإشارة إليه، وهو ما يتفق مع دراسة (Song, 2015).

وأیضا ارتفاع قيم متوسطات القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (FVIAS) في البنوك عينة الدراسة، وقيم القيم العادلة للاستثمارات المقنتاه بالتكلفة، والاستثمارات المقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق (FVPUL) بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣)، وهو ما يتفق مع دراسة (Fang, et al., 2013) ودراسة (Song et al., 2010). في حين انخفضت قيم متوسطات القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية (PFVDFI) بنسبة ٤٩% بعد تطبيق المعيار خلال سنوات التحليل.

وأظهر تحليل نتائج الإحصاء الوصفي ارتفاع قيم متوسطات مكرر سعر السهم (PTBV) ومضاعف الربحية (PER) بعد تطبيق معيار رقم (١٣)، وهو ما يتفق



مع دراسة (عبدالزهره وآخرون، ٢٠١٣) بشأن صلاحية استخدام مضاعف الربحية في قياس القيمة العادلة.

في حين انخفضت قيم متوسطات الربح الموزع إلي عائد السهم (DPOR) ونسبة مردود الربح الموزع للسهم (DYP)، بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣) في إشارة إلى عدم وجود فرص استثمارية خلال سنوات التحليل.

ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت قيم متوسطات بعض المتغيرات الرقابية المتمثلة في حجم أصول البنوك (SIZE) ومعدل العائد على السهم (EPS) بعد تطبيق المعيار، وانخفضت قيم متوسطات معدل العائد على الأصول (ROA) بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

#### نتائج اختبار فروض الدراسة

##### أ- اختبار الفرض الأول

ينص الفرض الأول على أنه: لا يوجد اختلاف جوهري بين القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

ويعكس الفرض الأول عدم وجود اختلاف في قيم أسعار الأسهم وفقا للقيمة السوقية عن القيمة العادلة قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣). ولاختبار هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار " Mann Whitney " بسبب عدم اعتدالية التوزيع الطبيعي للمتغيرين محل الاختبار ويعرض جدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرض الأول.

جدول رقم (٤)

##### نتائج اختبار الفرض الأول

المتغير	Mann-Whitney	Wilcoxon Test	القيمة (Z)	المعنوية Asymp. Sig. (2-tailed)
القيمة العادلة (FV)	508.000	1069.000	-0.468	0.640
القيمة السوقية (MV)	314.000	875.000	-2.956	0.003

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%

وتبين نتائج الجدول السابق رقم (٤) عدم وجود اختلاف في قيم القيمة العادلة قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣)، حيث أن قيمة معنوية الاختبار هي (0.640) وهي أكبر من (٥%)، ووجود اختلاف في قيم القيمة السوقية لأسعار الأسهم قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣)، حيث أن قيمة معنوية الاختبار هي (0.003) وهي أقل من (٥%)، وهذا دليل على التزام عينة الدراسة بمنهجية مفاهيم القيمة العادلة في القياس، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Chiqueto, et al.,2015).

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن النظر إلى نتائج الفرض الأول من زاويتين الأولى قبول الفرض العدمي للقيمة العادلة بأنه " لا يوجد اختلاف جوهري في القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) "، ومن الزاوية الثانية قبول الفرض البديل للقيمة السوقية " بأنه يوجد اختلاف جوهري في القيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) ".

#### ب- اختبار الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه: لا توجد علاقة معنوية بين كل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لمستويات القيمة العادلة الهرمية، وأرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات الأخرى وأيضاً القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية وبين القيمة العادلة للأسهم قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

ويتناول الباحث في اختبار الفرض الثاني أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis حيث تم استخراج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات واستنتاج القوة التفسيرية لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وهو من أكثر نماذج الانحدار استخداماً في الدراسات المحاسبية، ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (٥)  
نتائج اختبار الفرض الثاني

نتائج اختبار الفرض قبل تطبيق المعيار للنموذج الأول				نتائج اختبار الفرض قبل تطبيق المعيار للنموذج الأول				
$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 MV + \beta_2 FVIAS + \beta_3 PFVDFI + \beta_4 FVPUL + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \varepsilon_{it}$				$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 MV + \beta_2 FVIAS + \beta_3 PFVDFI + \beta_4 FVPUL + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \varepsilon_{it}$				
قيمة اختبار F = 18.476 قيمة F المعنوية = 0.000 عند مستوى معنوية (0.05)				قيمة اختبار F = 35.752 قيمة F المعنوية = 0.000 عند مستوى معنوية (0.05)				
معامل الارتباط المتعدد R = 0.915 معامل التحديد R <sup>2</sup> = 0.838 معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup> (Adj.) = 0.793				معامل الارتباط المتعدد R = 0.954 معامل التحديد R <sup>2</sup> = 0.909 معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup> (Adj.) = 0.884				
التفسير عدد مستوى معنوية (%)	T. Test		معاملات الاحتمال (β)	التفسير عدد مستوى معنوية (%)	T. Test		معاملات الاحتمال (β)	الجزء الثابت
	Sig.	قيمة T			Sig.	قيمة T		
يؤثر معنويا	.001	3.779	13.318	يؤثر معنويا	.000	7.364	13.020	
لا يؤثر معنويا	.662	.443	.030	لا يؤثر معنويا	.710	-.376	-.013	MV
يؤثر معنويا	.040	1.413	1.960	يؤثر معنويا	.011	2.744	2.474	FVIAS
يؤثر معنويا	.032	1.407	26.042	يؤثر معنويا	.050	2.064	12.492	PFVDFI
يؤثر معنويا	.130	1.566	2.222	لا يؤثر معنويا	.067	1.918	1.481	FVPUL
لا يؤثر معنويا	.531	-.635	-57.796	يؤثر معنويا	.014	-2.646	-176.798	ROA
يؤثر معنويا	.047	-2.090	-1.035	لا يؤثر معنويا	.290	-1.080	-.286	Size
يؤثر معنويا	.000	6.265	4.264	يؤثر معنويا	.000	6.317	3.614	EPS

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%

تشير نتائج الفرض الثاني قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) كما في الجدول رقم (٥) مدي تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية على القيمة العادلة (FV)، حيث بينت النتائج وجود تأثير تم اختباره عند مستوى معنوية ٥% بالنسبة للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (FVIAS)، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية (PFVDFI)، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للقيمة السوقية (MV)، والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق (FVPUL).

كما بينت النتائج وجود تأثير معنوي للمتغيرات الرقابية المتمثلة في معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على السهم (EPS)، وعدم وجود علاقة معنوية بالنسبة إلى متغير حجم أصول البنوك (SIZE).

ومن جهة أخرى، فقد أشارت النتائج المعروضة مدي قوى الارتباط المتعدد R بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية، بنسبة بلغت ٩٥.٤%، كما بينت قيمة معامل التحديد  $R^2$  أن المتغيرات المستقلة والرقابية الموجودة بالنموذج تفسر ٩٠.٩٠% من التغير في القيمة العادلة.

كما توضح نتائج الفرض الثاني بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) وجود تأثير تم اختباره عند مستوي معنوية ٥% بالنسبة لمتغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع (FVIAS)، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية (PFVDFI)، والقيمة العادلة للاستثمارات المقنتاه بالتكلفة والاستثمارات المقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق (FVPUL)، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للقيمة السوقية (MV).

وقد بينت نتائج المتغيرات الرقابية وجود تأثير معنوي لبعض المتغيرات على المتغير التابع وهي معدل العائد على السهم (EPS)، وحجم أصول البنوك (SIZE)، وعدم وجود علاقة معنوية بالنسبة إلى معدل العائد على الأصول (ROA).

وقد أظهرت النتائج المعروض مدي قوى الارتباط المتعدد R بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة بلغت ٩١.٥%، كما أظهرت نتيجة معامل التحديد  $R^2$  أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر ٧٩.٣% من التغير في القيمة العادلة.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن رفض الفرض العدمي للفرض الثاني وقبول الفرض البديل والذي ينص انه " توجد علاقة معنوية بين كل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقا لمستويات القيمة العادلة الهرمية، وأرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات الأخرى، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، وبين القيمة العادلة للأسهم قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)".

ج - اختبار الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث على أنه: لا توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

ويعكس هذا الفرض عدم وجود علاقة بين مؤشرات الأداء المالي والقيمة العادلة لأسعار الأسهم، واختبار هذا الفرض فقد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis ويعرض الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار الفرض الثالث

نتائج اختبار الفرض بعد تطبيق المعيار للنموذج الثاني				نتائج اختبار الفرض قبل تطبيق المعيار للنموذج الثاني				
$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 PTBV + \beta_2 DPOR + \beta_3 PER + \beta_4 DYP + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \epsilon_{it}$				$FV(S) = \alpha_0 + \beta_1 PTBV + \beta_2 DPOR + \beta_3 PER + \beta_4 DYP + \beta_5 ROA + \beta_6 Size + \beta_7 EPS + \epsilon_{it}$				
قيمة اختبار F = 24.005 قيمة F للمعوية = 0.000 عند مستوى معنوية (0.05)				قيمة اختبار F = 29.094 قيمة F للمعوية = 0.000 عند مستوى معنوية (0.05)				
معامل الارتباط المتعدد R = 0.933 معامل التحديد R <sup>2</sup> = 0.870 معامل التحديد المعدل (Adj.) R <sup>2</sup> = 0.834				معامل الارتباط المتعدد R = 0.944 معامل التحديد R <sup>2</sup> = 0.891 معامل التحديد المعدل (Adj.) R <sup>2</sup> = 0.860				
التفسير عند مستوى معنوية (%٥)	T. Test		معاملات الانحدار (β)	التفسير عند مستوى معنوية (%٥)	T. Test		معاملات الانحدار (β)	الجزء الثابت
	Sig.	قيمة T			Sig.	قيمة T		
لا يؤثر معنوياً	.076	1.851	8.461	يؤثر معنوياً	.000	6.241	21.285	
يؤثر معنوياً	.000	-4.102	-8.376	لا يؤثر معنوياً	.066	-1.921	21.285	PTBV
لا يؤثر معنوياً	.167	1.425	10.050	لا يؤثر معنوياً	.072	1.880	-2.012	DPOR
يؤثر معنوياً	.034	-1.547	.406	لا يؤثر معنوياً	.076	-1.848	3.137	PER
يؤثر معنوياً	.001	-3.312	-92.308	لا يؤثر معنوياً	.085	-1.794	-.252	DYP
لا يؤثر معنوياً	.984	-.020	-1.830	يؤثر معنوياً	.020	-2.480	-35.822	ROA
لا يؤثر معنوياً	.919	.103	.042	لا يؤثر معنوياً	.056	-2.000	-221.852	Size
يؤثر معنوياً	.000	8.843	6.498	يؤثر معنوياً	.000	11.235	-.698	EPS

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الإحصائية عند مستوى معنوية ٥%

نتناول نتائج الفرض الثالث قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) كما في الجدول رقم (٦) مدي تأثير المتغيرات المستقلة والرقابية على القيمة العادلة (FV)، حيث بينت النتائج عدم وجود تأثير تم اختباره عند مستوى معنوية ٥% بالنسبة لمكرر سعر السهم (PTBV)، ومضاعف الربحية (PER)، وعائد الربح الموزع للسهم (DYP)، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للربح الموزع إلي عائد السهم (DPOR).

كما تناولت النتائج وجود تأثير معنوي وجود تأثير معنوي لبعض المتغيرات على المتغير التابع وهي معدل العائد على السهم (EPS)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة معنوية بالنسبة لحجم أصول البنوك (SIZE).

ومن جانب آخر، فقد بينت النتائج المعروضة مدي قوى الارتباط المتعدد R بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابية بنسبة بلغت ٩٤.٤%، كما بينت قيمة معامل التحديد  $R^2$  أن المتغيرات المستقلة والرقابية الموجودة بالنموذج تفسر ٨٦.٠% من التغير في القيمة العادلة.

كما تشير نتائج الفرض الثالث بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) وجود تأثير تم اختباره عند مستوى معنوية ٥% بالنسبة لمتغيرات لمكرر سعر السهم (PTBV)، ومضاعف الربحية (PER)، وعائد الربح الموزع للسهم (DYP) وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للربح الموزع إلي عائد السهم (DPOR). وقد بينت نتائج الفرض الثالث أن وجود تأثير معنوي لأحد المتغيرات الرقابية وهو معدل العائد على السهم (EPS)، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة لحجم أصول البنوك (SIZE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA). وقد أظهرت النتائج المعروض مدي قوى الارتباط المتعدد R بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة بلغت ٩٣.٣%، كما أظهرت نتيجة معامل التحديد  $R^2$  أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر ٨٣.٤% من التغير في القيمة العادلة.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن النظر إلى نتائج الفرض الثالث من جانبيين الأول قبول الفرض العدمي قبل تطبيق المعيار رقم (١٣) بأنه " لا توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، ومن الجانب الثاني قبول الفرض البديل بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣) بأنه " توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)"

## نتائج الدراسة والتوصيات والأبحاث المستقبلية

يمكن للباحث عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات والمقترحات البحثية كما يلي:

### أولاً: نتائج الدراسة

- ١- يمثل تطبيق محاسبة القيمة العادلة نقله نوعية لمستخدمي التقارير والقوائم المالية لتتلاءم مع الأحداث والتغيرات الاقتصادية العالمية بهدف توفير معلومات ذات ثقة وشفافية من وجهة نظر الفئات المستفيدة.
- ٢- يتميز معيار التقرير المالي الدولي للقيمة العادلة رقم (١٣) بأنه قد جمع متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي والتي تناولتها المعايير السابقة في معيار واحد، حيث أدى ذلك إلى تحسين التناسق وزيادة القابلية للمقارنة وتوسيع نطاق الإفصاح المحاسبي بين القوائم المالية.
- ٣- أدت الانتقادات التي تعرض لها المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) والخاص بالقيمة العادلة والذي كان السبب الرئيسي لأزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨م إلى ظهور معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).
- ٤- ندرة الدراسات العربية التي اهتمت بقياس العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم ومؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٣) نظراً لحدائته تطبيقه.
- ٥- كشفت نتائج بعض الدراسات التي تناولها الباحث أهمية استخدام مؤشرات الأداء المالي في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة بهدف تزويد المستخدمين بمعلومات مستقبلية عن قيمة الشركة، ومعلومات حالية للتعرف على نقاط القوة والضعف.
- ٦- تتشابه معلومات المستوى الثاني مع معلومات المستوى الأول في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، من حيث اعتمادها على بيانات السوق، إلا أنه أقل موثوقية من معلومات المستوى الأول لعدم وجود أسعار معلنه وواضحة في سوق آخر يمكن الاعتماد عليه.
- ٧- أكدت نتائج اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي صلاحية متغير القيمة العادلة ومعدل العائد على الأسهم للتوزيع الطبيعي، أما باقي متغيرات نموذجي الدراسة فلا تخضع للتوزيع الطبيعي، كما بينت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشاكل في التداخل الخطي ولا يوجد بها ارتباط ذاتي، وتناولت النتائج الخاصة بصلاحية بيانات الدراسة عدم ثبات وتجانس البواقي وانتشارها بشكل عشوائي.

٨- بينت نتائج الإحصاء الوصفي ارتفاع قيم متوسطات القيمة العادلة والقيمة السوقية لأسعار الأسهم بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، نتيجة توجه عينة الدراسة نحو الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة بالمعيار السابق محل الدراسة.

٩- بينت نتائج اختبار صحة فروض الدراسة ما يلي:

• لا يوجد اختلاف جوهري في القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

• يوجد اختلاف جوهري في القيمة السوقية لأسعار أسهم البنوك السعودية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

• توجد علاقة معنوية بين المستويات الهرمية للقيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وأرباح وخسائر القيمة العادلة للاستثمارات الأخرى وأيضا القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية وبين القيمة العادلة للأسهم قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

• لا توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

• توجد علاقة معنوية بين القيمة العادلة لأسعار أسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالي بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

١٠- أثبتت النتائج الإحصائية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة وكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والقيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية، والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Laghi, et al., 2012)، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للقيمة السوقية وهو ما يتفق مع دراسة (Palea, 2014).

١١- بينت النتائج التطبيقية بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) وجود علاقة معنوية بين القيمة العادلة وكل من مكرر سعر السهم، ومضاعف الربحية، وعائد الربح الموزع للسهم، وعدم وجود تأثير معنوي بالنسبة للربح الموزع إلي عائد السهم.

١٢- أكدت نتائج الدراسة الإحصائية وجود معنوية للمتغيرات الرقابية في النموذج الأول بين القيمة العادلة وبين معدل العائد على الأسهم وحجم الأصول بعد



تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣)، وعدم وجود معنوية بالنسبة لمعدل العائد على الأصول.

١٣- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي قوة درجة معامل الارتباط المتعدد (R) بين متغير القيمة العادلة وبقية المتغيرات المستقلة والرقابية في نموذجي الدراسة قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بنسب تراوحت ما بين ٩١.٥% وبين ٩٥.٤٠%.

١٤- بينت درجة معامل التحديد ( $R^2$ ) أن المتغيرات المستقلة والرقابية تفسر ما بين نسبة ٧٩.٣% ونسبة ٩٠.٩٠% من التغير الذي يحدث في القيمة العادلة وذلك في نموذجي الدراسة قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### توصيات الدراسة

يوصي الباحث بناءً على منهجية ونتائج الدراسة ما يلي:

- ١- عقد ورش عمل متخصصة للمستثمرين والمستفيدين لعرض آليات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) بهدف قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح نظراً لحدثة تطبيقه.
- ٢- زيادة الدور الرقابي لهيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية على البنوك التجارية نحو الاهتمام بمخرجات التقارير والقوائم المالية من ناحية معلومات الإفصاح المحاسبي الخاصة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).

### مجالات البحث المستقبلية

يمكن للباحث طرح بعض الموضوعات المستقبلية استكمالاً لهذا الموضوع الحيوي منها:

- ١- قياس أثر القيمة العادلة على عدم تماثل المعلومات في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).
- ٢- دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح والقيمة العادلة في ظل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣).
- ٣- دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) على القيمة الملائمة لصافي الأرباح بهدف زيادة جودة الإفصاح المحاسبي.

## مراجع الدراسة

### أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، خالد حسين، (٢٠٠٨)، "استخدام القيمة العادلة في قياس الاستثمارات في الأوراق المالية: حالة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ١٢١-١٨٦.
- العداسي، أحمد محمد، (٢٠١١)، "التحليل المالي للقوائم المالية - وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية"، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص ١٣٧-١٥٢.
- المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٩)، "فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي ١٥٧ بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية: دراسة ميدانية"، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ٢٠٧-٢٥٣.
- المليجي، هشام، كريمة، ديناء، (٢٠١٢)، "قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية- دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد الثالث، ص ص ٨٥٩-٩١١.
- النعيمي، عدنان تايه، التميمي، أرشد فؤاد، (٢٠٠٨)، "التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص ٨٣-١١١.
- التهامي، عبدالمنعم أحمد، (٢٠١٠)، "تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك اليمنية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة، القاهرة، العدد الثالث، ص ص ١٦١-١٨٦.
- السعبري، إبراهيم عبد موسى، (٢٠١٢)، "القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد ٢٥، ص ص ٢٢٥-٢٤٨.
- السهلي، محمد سلطان القبانى، (٢٠١٥)، "التحليل المالي"، الجمعية السعودية للمحاسبة، المملكة العربية السعودية، ص ص ٢٨٤-٣١٥.
- حسن، سيد عبد الفتاح، (٢٠٠٩)، "تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها علي جودة التقارير المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد ٢٢، ٢٠٠٩م، ص ص ٤٨٧-٥٧٢.
- شتيوي، أيمن أحمد، (٢٠١٢)، "دراسة للعلاقة بين محاسبة القيمة العادلة ونقص سيولة السوق وعدوى الأزمات المالية: بالتطبيق على القطاع المصرفي السعودي"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، العدد الأول، المجلد ١٩، ص ص ٢٩-٦٦.
- عبدالرحمن، أمجد حسن، (٢٠١٣)، "مسئولية مراقب الحسابات والمستشار المالي عن القيمة العادلة للسهم وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية- دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٤٧٩-٥٢٤.
- عبدالزهرة، كرار، حسنين عوجه، حسنين راغب، (٢٠١٣)، "قياس القيمة العادلة للأسهم العادية باستعمال مضاعف الربحية: دراسة تطبيقية على البنوك العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢٩، ص ص ١٨٩-٢١٨.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Alexander, David; Ronaci, Carmen Giorgiana, and Mustata. Razvan v., (2012), "Fair value Measurement in financial Reporting" *Procedia Economics and Finance*, Vol. (3), pp. 84- 90.
- Benston, George ,(2008),"The shortcomings of fair-value accounting described in SFAS 157, *Journal of Accounting and Public Policy* , Vol.27,No.2,pp.101-114.
- Blankespoor, Elizabeth ; Linsmeier Thomas J. ; Petroni Kathy R. and Shakespeare Catherine,(2013)," Fair Value Accounting for Financial Instruments: Does It Improve the Association Between Bank Leverage and Credit Risk?" , *The Accounting Review*, Vol. 88, No. 4, pp. 1143-1177.
- Brousseau, Carl ;Michel Gendron; Philippe Belanger,Jonathan Coupland,(2014),Does fair value accounting contribute to market price volatility? An experimental approach" , *Accounting and Finance* , Vol.54, pp.1033-1061.
- Busso, Donatella ,(2014)," Does IFRS 13 Improve The Disclosure of the Fair Value Measurement?: An empirical analysis of the real estate sector in Europe , *Journal of Business Review* , Vol.3,No.4,pp.1-8.
- Cairns,Dianne; Massoudi Ross Taplin and Ann Tarca(2011),"IFRS fair value measurement and accounting policy choice in the United Kingdom and Australia" , *The British Accounting Review*, Vol.43,No.1,pp.1-21.
- Chiqueto, Fernando; Ricardo Luiz ;Menezes Silva;Guilherme Colossal L. and Nelson G. Carvalho , (2015),"Relevance of fair value of Brazilian banks securities in the financial crisis", *International Journal of Emerging Markets*, Vol. 10 No.4, pp. 684 – 696.
- Choudhary, Preeti ,(2011)," Evidence on differences between recognition and disclosure: A comparison of inputs to estimate fair values of employee stock options", *Journal of Accounting and Economics*,Vol.51,No.1-2,pp.77-94.
- Dong , Minyue; Stephen Ryan and Xiao-Jun Zhang , (2014)," Preserving amortized costs within a fair-value accounting framework: reclassification of gains and losses on available-for-sale securities upon realization", *Review of Accounting Studies*,Vol.19,pp.242-280.
- Evans, Mark ; Leslie Hodder and Patrick Hopkins, (2014),"The Predictive Ability of Fair Values for Future Financial Performance of Commercial Banks and the Relation of Predictive Ability to Banks' Share Prices", *Contemporary Accounting Research*, forthcoming Vol.31 No.1,pp.13-44.
- Fang , Ssu-Yang ;Shaw K. Chen & Chung-Jen Fu, (2013) The Impact of a Major Financial Event on the Value Relevance of Financial Instruments Fair Value, *Journal of Asia Pacific Business*, Vo.14,No.2, pp.130-153.
- Fiechter,Peter and Meyer,Conrad,(2010)," Big Bath accounting using fair value measurement discretion during the financial crisis.",available at <http://www.ibrarian.net/navon/page.jsp?paperid=18371177&searchTerm=big+bat>.
- Gharbi, Leila (2016),"A critical analysis of the use of fair value by Islamic Financial Institutions", *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, Vol. 7, No.2, pp. 170 – 183.
- Gwilliam,David and Richard Jackson,(2008),"Fair value in financial reporting: Problems and pitfalls in practice A case study analysis of the use of fair value at Enron" *Accounting Forum*, Vol.32, pp.240- 259.
- Hodder, Leslie ;Patrick E. Hopkins and James M. Wahlen, (2006), " Risk-relevance for fair value income for commercial banks", *The Accounting Review*,Vol.81,No. 2,pp.337-375.

- <http://www.ifrs.org>
- <http://www.sama.gov>
- <http://www.fasb.org>.
- <http://www.iasb.org>.
- International Accounting Standard Board, IFRS 13;( 2011), "Fair Value Measurements". IAS8: London ,United Kingdom.
- Jager, Philip de ,(2014)," Fair value accounting, fragile bank balance sheets and crisis: A model", Accounting, Organization and Society, Vol.39, No.2,pp.97-116.
- Laghi, Enrico ;Sabrina Pucci; Marco Tutino and Michele Di Marcantonio,(2012)," Fair Value Hierarchy in Financial Instruments Disclosure. Is Transparency Well Assessed For Investors? Evidence from Banking Industry", Journal of Governance and Regulation, Vol. 1, No. 4, pp. 23-38.
- Laux, Christian and Christian Leuz, (2010), "Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis?," Journal of Economic Perspectives, American Economic Association, vol. 24,No.1, pp.93-118.
- Liao, Yi-Ping ,(2013),"The impact of fair-value-accounting on the relevance of capital adequacy ratios", Managerial Finance, Vol. 39,No.2, pp. 133 – 154.
- Magnan, Michel ;Andrea Menin and Antonio Parbonetti,(2015),"Fair value accounting: information or confusion for financial markets?",Review of Accounting Studies, Vol.20, No.1,pp.559-591.
- Palea , Vera ,(2014),"Fair value accounting and its usefulness to financial statement users", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol.12,No.2, pp. 102 – 116.
- Pinto, Inês and Manuel Caldeira Pais , (2015),"Fair value accounting choice", Journal of European Real Estate Research, Vol. 8 ,No 2, pp. 130 – 152.
- Post, T.; Helmut G.; Lisa S. and Mark S.(2007)," Implications of IFRS for the European Insurances industry-Insight from, capital market theory" , Risk Management and Insurance Review ,Vol. 10, No. 2; pp. 247 -264.
- Song, Chang Joon ;Wayne B. Thomas and Han Yi, (2010)," Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms", The Accounting Review ,Vol. 85, No. 4, pp. 1375-1410.
- Song, Xiaofei ,(2015),"Value Relevance of Fair Values: Empirical Evidence of the Impact of Market Volatility", Accounting Perspectives, Vol.14,No.2,pp.91-116.
- Spector, Stephen, (2011), "International Financial Reporting Standard (IFRS 13), Fair Value Measurement (Part 1), Professional Development Network (PD Net), CGA-Canada, pp. 1-8.
- Veron, Nicolas,(2008),"Fair Value Accounting is the Wrong Scapegoat for this Crisis", European Accounting Review, Vol.5,No.2,pp.63-69.
- United States Securities and Exchange Commission (SEC),(2008), " Report and Recommendations pursuant to section 133 of the Emergency Economic Stabilization Act of 2008 : Study on Mark - to - Market Accounting .
- Wallison, P., (2008),"Fair Value accounting : A critique" , Financial Services Outlook, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Available on: [http://www.aei.org/wp-content/uploads/2011/10/20080728\\_23336JulyFSOg.pdf](http://www.aei.org/wp-content/uploads/2011/10/20080728_23336JulyFSOg.pdf).
- Whalen, Richard Christopher,(2008) "The Subprime Crisis: Cause, Effect and Consequences" , journal of Affordable Housing & Community Development Law, Vol. 17, No. 3,pp.219-235.
- Yuan, Mingzhe and Liu Huifeng, (2010)," Fair-value Accounting: Defective concepts, wrong Methods and Serious Economic Consequences", available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1604604>.